المحاسبة الإسلامية

بين التأصيل والتطبيق

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
Dr. Samer Kantakji
مدير مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
رئيس الجامعة الاسكندينافية www.e-su.no
www.kantakji.com

يتساءل البعض هل هناك محاسبة إسلامية؟

- لقد تنبأ العالمان Choi & Mueller في نهاية القرن الماضي بأن هناك كل مبرر للاعتقاد في المجال الحالي أن ثمة شيء سيكون أمرا مميزا اسمه "المحاسبة الإسلامية". فالمنظور الإسلامي قد بدأ يؤكد نفسه على مشهد المحاسبة العالمي، وإذا كانت بداياته متواضعة فإن المستقبل سيكلل تلك الجهود. ونعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستستمر في جعل أخبار المحاسبة في القرن الواحد والعشرين أخبارا عاجلة.

- أما تاريخ الفقه الإسلامي فقد ضم نماذج تعتبر متطورة حتى أيامنا هذه في المحاسبة والرقابة والتدقيق قبل أن يشير لوقا باشيليو للقيد المزدوج عام ١٤٩٤ م بأكثر من ١٥٠ عاما.

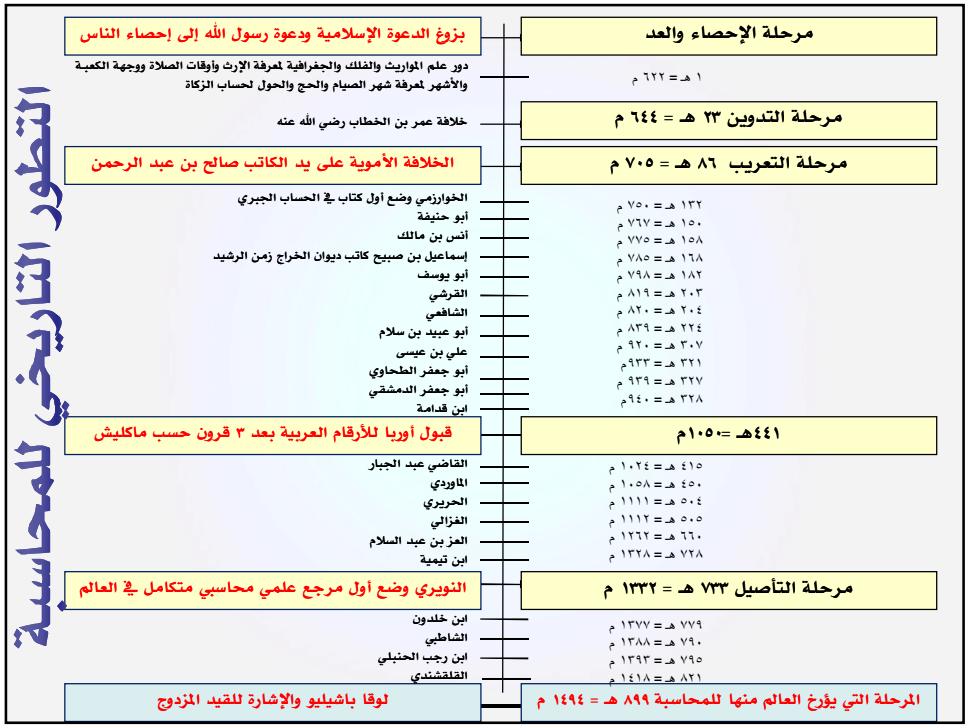
التطور التاريخي للمحاسبة
مرحلة الإحصاء والعد
بزوغ الدعوة الإسلامية ودعوة رسول الله إلى إحصاء الناس
١ هـ = ٦٢٢ م
دور علم المواريث والفلك والجغرافية لمعرفة الإرث وأوقات الصلاة ووجهة الكعبة والأشهر لمعرفة شهر الصيام والحج والحول لحساب الزكاة
مرحلة التدوين ٢٣ هـ = ٦٤٤ م
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه
مرحلة التعريب ٨٦ هـ = ٧٠٥ م
الخلافة الأموية على يد الكاتب صالح بن عبد الرحمن
الخوارزمي وضع أول كتاب في الحساب الجبري ١٣٢ هـ = ٧٥٠ م
أبو حنيفة ١٥٠ هـ = ٧٦٧ م
أنس بن مالك ١٥٨ هـ = ٧٧٥ م
إسماعيل بن صبيح كاتب ديوان الخراج زمن الرشيد ١٦٨ هـ = ٧٨٥ م
أبو يوسف ١٨٢ هـ = ٧٩٨ م
القرشي ٢٠٣ هـ = ٨١٩ م
الشافعي ٢٠٤ هـ = ٨٢٠ م
أبو عبيد بن سلام ٢٢٤ هـ = ٨٣٩ م
علي بن عيسى ٣٠٧ هـ = ٩٢٠ م
أبو جعفر الطحاوي ٣٢١ هـ = ٩٣٣م
أبو جعفر الدمشقي ٣٢٧ هـ = ٩٣٩ م
ابن قدامة ٣٢٨ هـ = ٩٤٠م
قبول أوربا للأرقام العربية بعد ٣ قرون حسب ماكليش
٤٤١هـ =١٠٥٠م
القاضي عبد الجبار ٤١٥ هـ = ١٠٢٤ م
الماوردي ٤٥٠ هـ = ١٠٥٨ م
الحريري ٥٠٤ هـ = ١١١١ م
الغزالي ٥٠٥ هـ = ١١١٢ م
العز بن عبد السلام ٦٦٠ هـ = ١٢٦٢ م
ابن تيمية ٧٢٨ هـ = ١٣٢٨ م
النويري وضع أول مرجع علمي محاسبي متكامل في العالم
مرحلة التأصيل ٧٣٣ هـ = ١٣٣٢ م
ابن خلدون ٧٧٩ هـ = ١٣٧٧ م
الشاطبي ٧٩٠ هـ = ١٣٨٨ م
ابن رجب الحنبلي ٧٩٥ هـ = ١٣٩٣ م
القلقشندي ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م
لوقا باشيليو والإشارة للقيد المزدوج
المرحلة التي يؤرخ العالم منها للمحاسبة ٨٩٩ هـ = ١٤٩٤ م

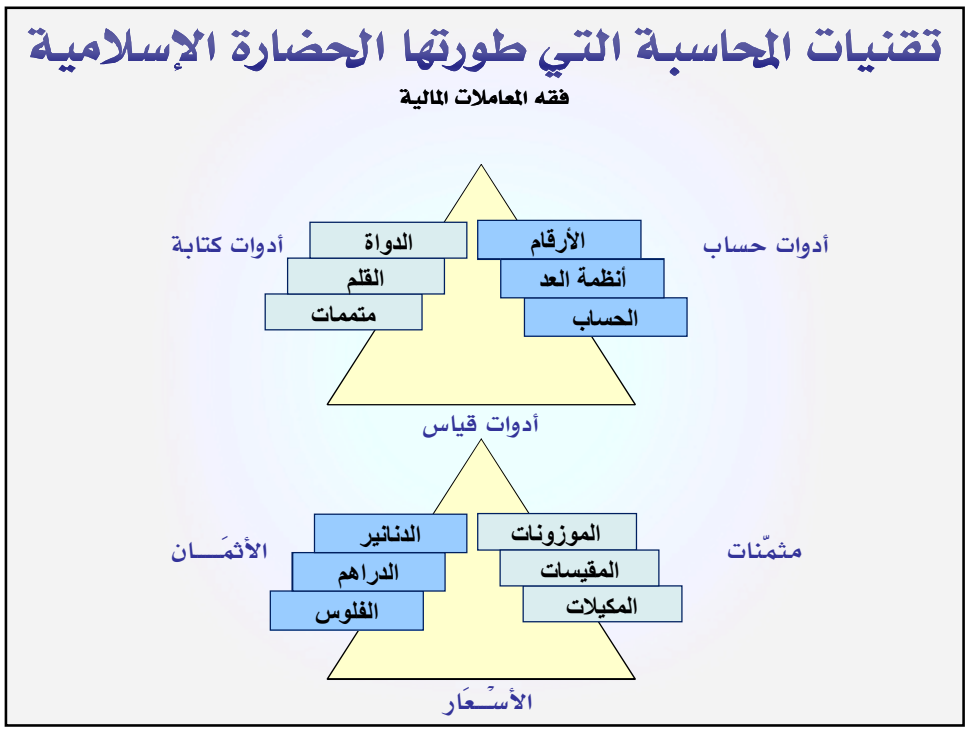
تقنيات المحاسبة التي طورتها الحضارة الإسلامية
فقه المعاملات المالية
أدوات كتابة
الدواة
القلم
متممات
أدوات حساب
الأرقام
أنظمة العد
الحساب
أدوات قياس
الأثمـــان
الدنانير
الدراهم
الفلوس
مثمّنات
الموزونات
المقيسات
المكيلات
الأسـعَار

تقنيات المحاسبة التي طورتها الحضارة الإسلامية

فقه المعاملات المالية

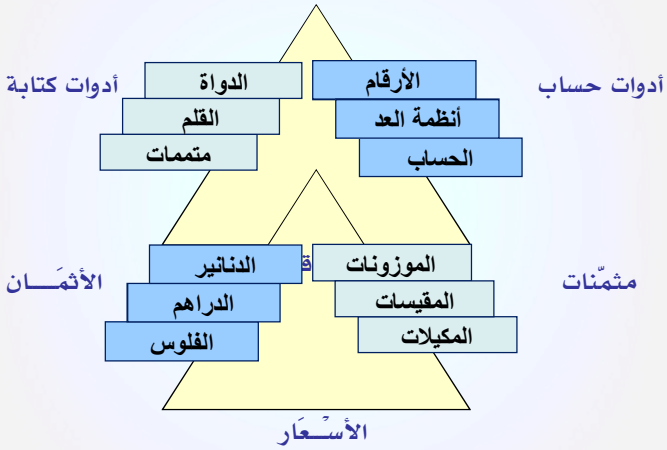

أول مرجع محاسبي متكامل في التاريخ الإنساني

النويري (ت ٧٣٣ هجري - ١٣٥٥م) لوقا باشيليو (عام ٨٩٩ هـ = ١٤٩٤م)

سألني بعض إخواني أن أضع في ذلك ملخصا يعلم منه المباشر كيف المباشرة ويستضيء به فيما يسترفعه أو يرفعه من ضريبة وموافرة فأوردت هذه النبذة إزالة لسؤاله وتحقيقا لآماله وذكرت من صناعة الكتابة ما هو بالنسبة لمجموعها قطرة من بحرها وشذرة من عقود درها مما لابد للمبتدئ من الإحاطة بعلمه والوقوف عند رسمه

وحين وضعت ما وضعت من هذه الصناعة لم أقف على كتاب في فنها مصنف و لا انتهيت الى فصل مترجم بها أو مؤلف و لا لمحت في ذلك اشارة و لا سمعت من لخص فيها عبارة و لا من تفوه ببنت شفة ولسان و لا من صرف ببنان بلاغته في مبادينها العنان حتى أقتدي بمثاله وأنسخ على منواله وأسلك طريقه في الإجادة وأحذو حذوه في الإفادة بل وجدتها مقفلة الباب مسبلة الحجاب قد اكتفى كل كاتب فيها بعلمه واقتصر على حسب فهمه فراجعت فيها الفكرة وعطفت بالكرة بعد الكرة ثم قرعت بابها ففتح بعد غلقه ورفعت حجابها ففتق بعد رتقه وامتطيت صهوتها فلانت بعد جماحها وارتقيت ذروتها فظهر للفكرة طريق نجاحها فشرعت عند ذلك في تأليف ما وضعته وترصيف ما صنفته.

وبدأت باشتقاق تسمية الديوان ولم سمي ديوانا ثم ذكرت ما تفرع من كتابة الديوان من أنواع الكتابات وأول ديوان وضع في الإسلام وسبب وضعه ثم ذكرت ما يحتاج إليه كل مباشر من كيفية المباشرة وأوضاعها وما استقرت عليه القواعد العرفية والقوانين الاصطلاحية وما يرفعه كل مباشر ويسترفعه والأوضاع الحسابية على ما ستقف إن شاء الله تعالى وترجع فيما أشكل من أمورها إليه.

يثير كُتَّاب المحاسبة عادةً سؤالاً تقليدياً . . .

هل المحاسبة علم أم فن ؟

أجاب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ-١٠٥٨م):
إن صناعة الكتابة سواء كتابة الإنشاء (أي المذكرات والرسائل)، أو كتابة الأموال (المحاسبة)، صناعة تقوم على أمور مشتركة بين الفكر والعمل، وإن صناعة الفكر فيها أغلب والعمل تبّعا.
بيّن الماوردي أسبقية العلم على الفن، فالتطبيق العملي نتاج تفكير مسبق.
لذلك فإن المحاسبة في الفقه الإسلامي استطاعت تفسير القواعد الشرعية واستخدمتها في التطبيق العملي بكفاءة

أما النويري (٦٧٧-٧٣٣ هـ = ١٢٧٨-١٣٣٣ م):
فقد أسند علم المحاسبة إلى صناعة الكتابة وهو أقرب إلى الصناعة العملية منها إلى الصناعة العلمية أي رأى في المحاسبة أنها أقرب للفن من كونها علماً. فقال: جميع ما قدمنا ذكره ليس بشيء من صناعة الكتابة العلمية بل العملية خاصة فإن علوم الكتابة إنما تظهر في نظم الحسبانات.

تعريف المحاسبة الإسلامية

- المحاسبة هي تسجيل وتحليل الأحداث الاقتصادية وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة منها بناء على فروض ومبادئ معينة (د. حسين القاضي)

- لذلك تقسم وظائف المحاسبة إلى وظائف ثلاث هي: التسجيل، والقياس، والعرض. فالنظام المحاسبي يتلقف الحدث المالي بالتسجيل ثم بترحيله إلى دفاتر الأستاذ يتم القياس والتقرير عنه في الحسابات الختامية والمركز المالي.

تعريف المحاسبة الإسلامية

❖ المحاسبة هي تسجيل وتحليل الأحداث الاقتصادية وتوصيلها إلى الأطراف

❖ ويعرّف القلقشندي (توفي ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م) المحاسبة بقوله:

"إن الحَسَبة حفظة الأموال وحملة الأثقال والنقلة الأثبات والسفرة الثقات وأعلام الأنصاف والانتصاف والشهود المقانع في الاختلاف، ومنهم المستوفي الذي هو يد السلطان وقطب الديوان وقسطاس الأعمال، والمهيمن على العمال وإليه المآل في السَلَم والهَرَج وعليه المدار في الدخل والخرج وبه مناط الضر والنفع وفي يده رباط الإعطاء والمنع، ولولا قلم الحُسّاب لأودت ثمرة الاكتساب ولاتصل التغابن إلى يوم الحساب، ولكان نظام المعاملات محلولا، وجرح الظلامات مطلولا، وجيد التناصف معلولا، وسيف التظالم مسلولا. على أن يَرَاع الإنشاء متقوِّل، ويراع الحساب متأول، والحساب مناقش".

منهج المحاسبة الإسلامية

المنهج هو الطريقة المنظمة التي تحدد الخطوات التي يجب أن تتخذ في نظام معين من أجل الوصول إلى أهداف ذلك النظام

وهو يختلف باختلاف طبيعة المسألة التي يراد الوصول إلى يقين بشأنها، ويُستدل من قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) أن للمسلمين منهاجا مستقلا عن غيرهم مما يوجب البحث عن هذا المنهج الذي سيحقق لهم الغايات التي أوصاهم بها شرعهم، فلا يجب أن يركن المسلمون إلى ما يأتيهم دون نقاش يقول تعالى: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا)

منهج المحاسبة الإسلامية

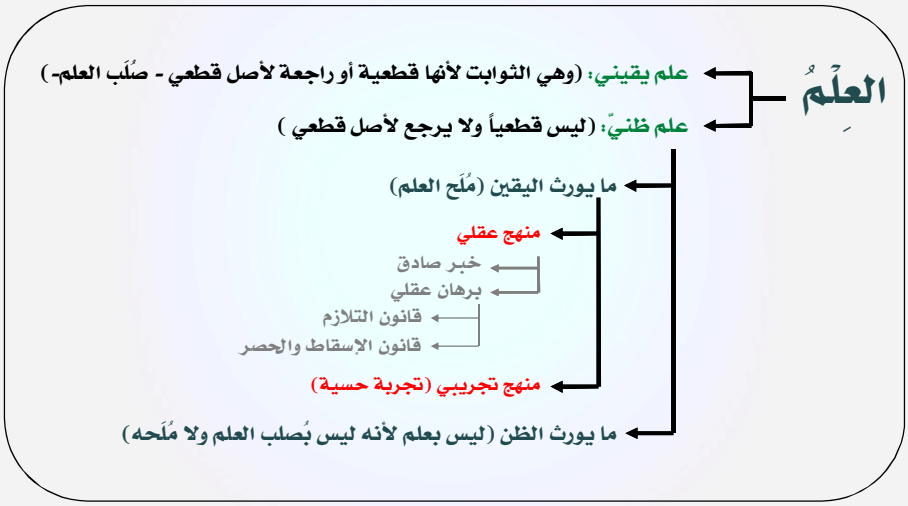

منهج المحاسبة الإسلامية

المدخل المعياري

يسعى هذا المدخل إلى تحديد المفاهيم المحاسبية المنبثقة من الثوابت الشرعية. وهي المفاهيم التي لا تتغير عبر الزمان والمكان وهي مستمدة من القرآن والسنة والإجماع، لذلك هي قطعية لا ظنية. ومنها:

- مطارح ومصارف الزكاة.
- المواريث.
- القرض الحسن.
- الكتابة والتسجيل ﴿ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً﴾ [البقرة: ٢٨٢]
- الإشهاد عند البيع الحاضر ﴿واستشهدوا شهيدين﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- ملكية المال الحقيقية هو لله، فالطيب منه حلال والخبيث منه حرام.
- الاستثمار والتعامل الحلال ﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا﴾ [البقرة:١٦٨]، فالحرام نوعان: إما لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير أو لكسبه كالمأخوذ غصبا أو بعقد فاسد.
- ضرورة التعلم ﴿لتعلموا عدد السنين والحساب﴾ [يونس: ٥] كان عمر ﷺ يطوف في الأسواق قائلا "لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى".
- التسجيل بالقيمة الحقيقية العادلة دون إنقاصها ﴿ولا يبخس منه شيئاً﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- الإفصاح، والصدق، والدقة.
- الحياد ﴿ولا يُضار كاتب ولا شهيد﴾[البقرة: ٢٨٢].
- يخضع استحقاق العائد للربح والخسارة بشكل عادل "الغنم بالغرم".
- الاعتراف بالربح عند الإنتاج ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾[الأنعام: ١٤١].

منهج المحاسبة الإسلامية
المدخل السلوكي والأخلاقي

إن نمط السلوك الإنساني للمسلم هو سلوك محكوم بالقيم الأخلاقية الإسلامية التي تقوم على المسؤولية أمام الله أيا كان مصدر الالتزام ذاتيا من نفسه أو تعاقديا مع الغير، مما يلزم مراعاة القيم الإنسانية المرتبطة بهذا السلوك كالقناعة والصدق والأمانة والوفاء والعدل.

يقول الدكتور القرضاوي: إن العمل في الشؤون المالية مَزلّة قَدَم لا يثبت فيها ضعفاء الأخلاق، ولا هزيلو الإيمان الذين تزيغ أبصارهم عند أول بارقة من الدنيا.

لقد قسم الفقهاء الحكم الشرعي التكليفي إلى الأنواع التالية وهي ما يطلق عليها الأحكام الخ

الواجب | المندوب | المباح | المكروه | الحرام

منهج المحاسبة الإسلامية
المدخل السلوكي والأخلاقي

الواجب | المندوب | المباح | المكروه | الحرام

وذهب الغزالي إلى أبعد من ذلك فقسم الورع عن الحرام إلى أربع درجات:

ورع العدول: وهو الورع عن كل ما تحرمه فتاوى الفقهاء.

ورع الصالحين: وهو الامتناع عما يتطرق إليه احتمال التحريم.

ورع المتقين: وهو ما لا تحرمه الفتوى ولا شبهة في حله، ولكن يخاف من أدائه إلى محرم، فإذا كان لبعضهم مائة درهم على إنسان فحملها إليه فأخذ تسعة وتسعين وتورع عن استيفاء الكل خيفة الزيادة.

ورع الصديقين: وهو ما لا بأس به أصلا ولا يخاف منه أن يؤدي إلى ما به من بأس ولكنه يتناول لغير الله وعلى غير نية التقوى به على عبادة الله.

يستفاد من هذه الأحكام معرفة المجال الذي قد يسلكه المسلم الممارس لأعمال الاكتساب في حياته، فالدين عامل محدد للسلوك. وحتى تحقق المعايير المحاسبية أهدافها لا بد من تفاعل الأفراد والمجتمعات معها ولن يحصل ذلك ما لم تراع هذه المعايير معتقدات هذه المجتمعات الإسلامية.

منهج المحاسبة الإسلامية
المدخل التاريخي الاستقرائي

يهدف هذا المدخل للبحث عن الممارسة العملية والنظرية للفكر المحاسبي في التاريخ الإسلامي والاطلاع عليها لإثبات درجة نضوج هذا الفكر.

يتبين هذا من قول النويري في وصفه للقواعد المحاسبية السائدة في عصره "فهذه هي القواعد التي استقرت في زماننا"، وأقرّ باختلاف المصطلحات عند تناوله لمحاسبة الإيجار بقوله "هذا اصطلاحهم في الديوان، ولهم اصطلاحات أيضا نذكر ما تيسر منها، إذ لا يمكن الإحاطة بجميعها لاختلاف أحوال المباشرات (المحاسبات)". وساوى أحيانا بين اختلاف بعض السياسات "وكلتا الطريقتين سائغة عند الكتّاب".

إن الإجراءات مرنة تتكيف مع كل زمان ومكان عُبّر عنها بالاجتهاد وانعكست في تطبيق نظما محاسبية سادت المجتمع الإسلامي على شكل سياسات محاسبية تغيرها الاجتهادات.

منهج المحاسبة الإسلامية
المدخل الإيجابي

تسعى البحوث الإيجابية إلى تطوير نظرية محاسبية تفسر السبب الذي أدى بالقوائم المالية إلى أن تأخذ شكلها القائم في الوقت الحاضر وتحديد ما إذا كانت المعايير والإرشادات النموذجية يمكن تطبيقها في الواقع وكيف يمكن مواءمتها تمشيا مع متطلبات التطبيق والممارسة المحاسبية.

لذلك يهدف هذا المدخل لبيان مدى ملاءمة معايير المحاسبة للمجتمعات الأخرى مع الشريعة الإسلامية لأن "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها"، وذلك بأخذ ما ينسجم مع الشرع واستثناء ما خالف منها، فلا شيء يمنع من الاستفادة من علوم و تجارب الآخرين.

وليس كل عُرف مقبول شرعا، فمثلا:
- إن حجب الأرباح في الشركات المساهمة كما في الأسهم الممتازة، لا يجوز شرعا.
- إباحة ومنع بيوع محددة و تقييد بيوع أخرى.

منهج المحاسبة الإسلامية

المنهج يشكل:

١. أرضية خصبة للمعارف العلمية التي سيلجأ إليها المحاسب لإنجاز عمله بالشكل العادل.
٢. أداة لضبط الموضوعية التي يستخدمها في القياس والعرض المحاسبي وفي إفصاحه عن البيانات والمعلومات ذات العلاقة دون إخفاء أو تدليس فضلا عن مدى شرعيتها.
٣. الأساس المنطقي والعلمي للمفاهيم المحاسبية.

المدخل	الوظيفة
المعيـــاري	اقتراح المفاهيم والفروض
الإيجابي والاستقرائي	إثبات وبرهنة المحتوى التطبيقي والعلمي لهذه المفاهيم والافتراضات
السلوكي والأخلاقي	التزام الأفراد والجماعات بالمدخل المعياري وانسجام تطبيقاتهم مع المدخل الإيجابي

مفاهيم المحاسبة الإسلامية

أقسام المال عند ابن عابدين

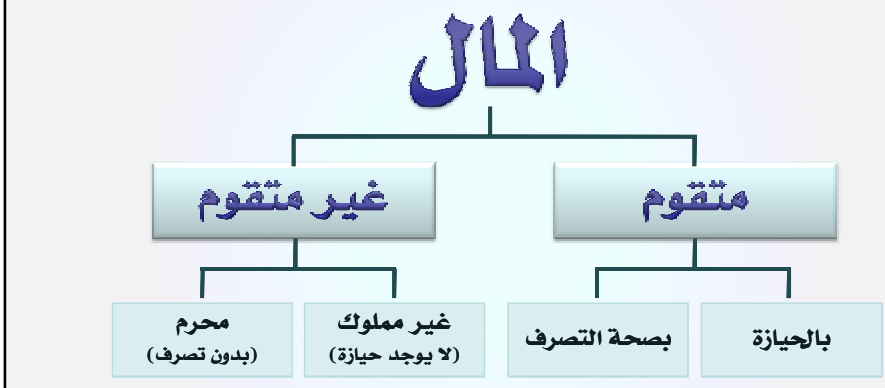

الأموال المغسولة.. هي الأموال التي خالفت القانون الدولـــي
الأموال المحرمـة.. هي الأموال التي خالفت القانون الإسلامي

مفاهيم المحاسبة الإسلامية

معادلة الميزانية عند أبي عبيد بن سلام

صافي الأصول = الأصول النقدية
+ العروض مقوّمة نقداً بسعر المثل
+ الديون المدينة المليئة
– الديون الدائنة

معادلة صافي الميزانية
استخدمها الفقهاء منذ ٨٣٩م

رأس المال المتقوم

التقويم الإيجابي للأصول
ينتمي للمال المتقوم

مفاهيم المحاسبة الإسلامية

رأس المال (المتقوّم)

عيني

نقدي

عروض قنية (أصول ثابتة)
حسب تعريف الغزالي

- عقارات (فنادق حوانيت مدابغ)
- أراضي ومزدرع (بساتين ومراعي وكروم)
- أثاث
- آلات
- وسائل نقل

عروض التجارة (أصول متداولة)

- المخزون (بيت الحفظ.. مخزون التجارة)
- الأوراق التجارية
- الديون (المدينة والدائنة)

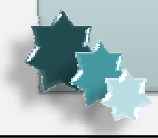

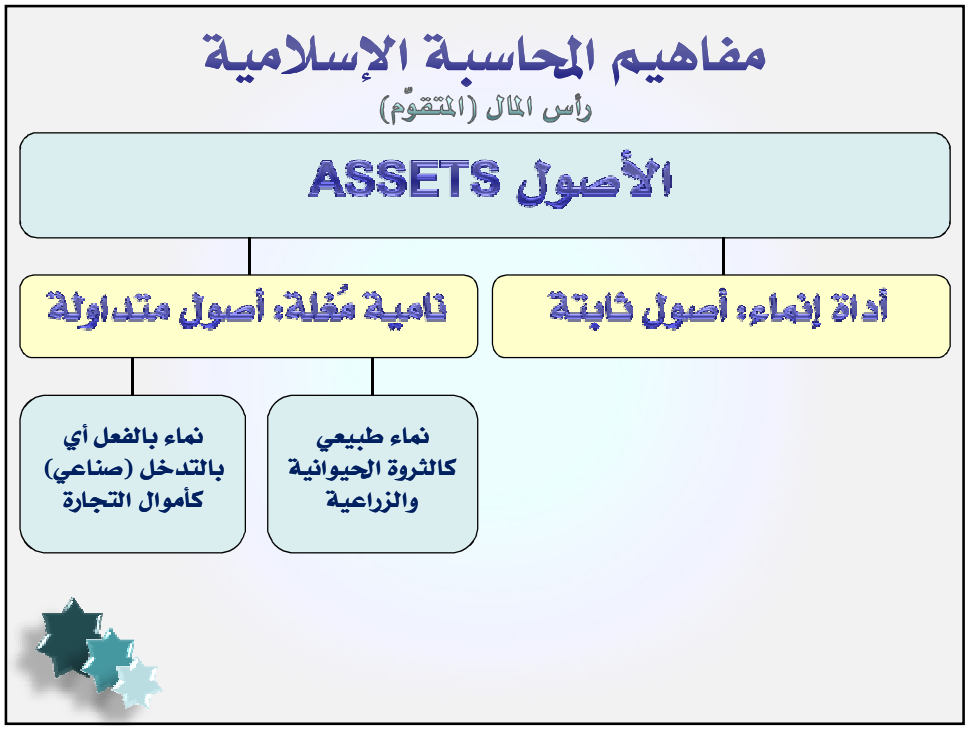
مفاهيم المحاسبة الإسلامية
رأس المال (المتقوّم)
الأصول ASSETS
أداة إنماء: أصول ثابتة
نامية مُغلة: أصول متداولة
نماء طبيعي كالثروة الحيوانية والزراعية
نماء بالفعل أي بالتدخل (صناعي) كأموال التجارة

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
أصناف الربح
الربح
الفائدة
الغلة
الربح العادي.. هو النماء الناجم عن حسن تصرف الإدارة وحسن تنظيميها
الربح الرأسمالي.. هو النماء الناجم عن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة
الربح العرضي.. هو النماء الناجم عن ارتفاع أسعار الأصول المتداولة

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
أصناف الديون
دين مرجو الأداء
دين مظنون
دين هالك أو ميئوس منه
بأن كان على موسر مقرّ بالدين
بأن كان على معسر لا يُرجى يساره أو على مجحد ولا بيّنة عليه.
وفي مذاهب:
لا زكاة عليه ى(حتى يُقبض)
أن يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنين
أن يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة
أنه لا زكاة عليه لشيء مما مضى من السنين حتى يستأنف صاحبه حولا

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
أصناف الديون
دين نقد
دين عرض ناجم عن البيوع
يُضم كما هو
مرجو حالّ: يقوّم بعين (نقد)
مرجو مؤجل: يقوّم بعرض ثم يقوّم العرض بعين (نقد)
حسب الدردير

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
أصناف المخزون
مخزن مواد حفظ
مخزن مواد معدة للبيع
زيادة القيمة بسبب ارتفاع السعر لأسباب خارجية
زيادة العين بسبب النماء الذاتي
أرباح رأسمالية
حسب ابن عابدين

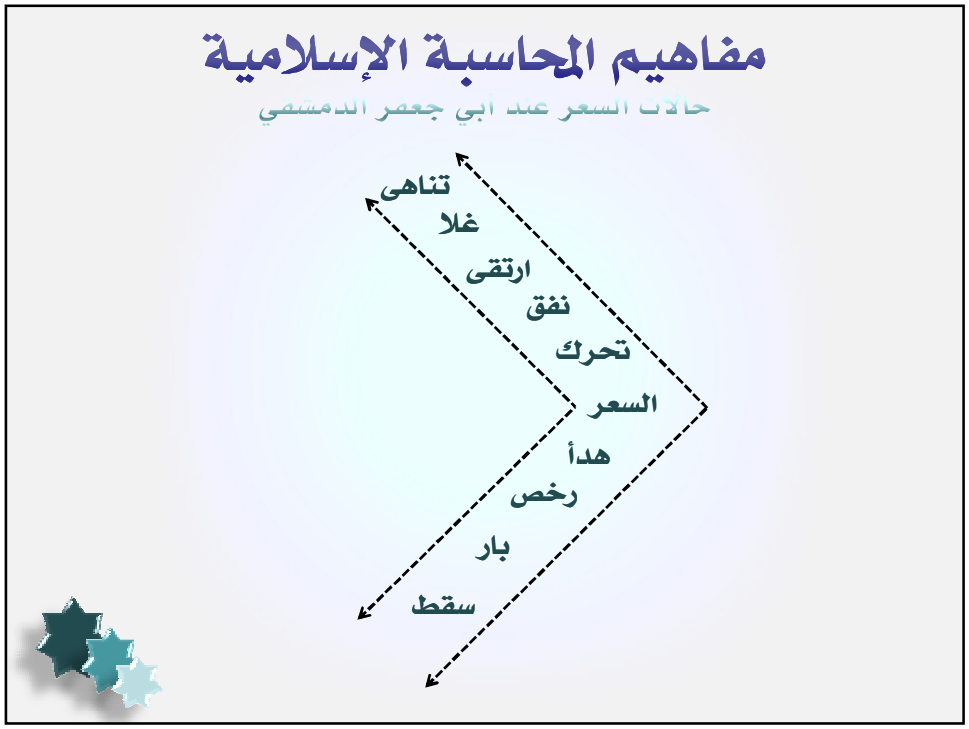
مفاهيم المحاسبة الإسلامية
حالات السعر عند أبي جعفر الدمشقي
تناهى
غلا
ارتقى
نفق
تحرك
السعر
هدأ
رخص
بار
سقط

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
تقنيات تحديد السعر عند أبي جعفر الدمشقي
(سعر المثل = القيمة العادلة)
١. سؤال ثقات خبيرين
٢. ما جرت به العادة أكثر الأوقات
٣. الزيادة والنقص المتعارف عليهما
٤. الزيادة والنقص النادر
٥. حالة البلاد: خوف، أمن، توفر، كثرة، اختلال
السعر
القيمة المتوسطة

مفاهيم المحاسبة الإسلامية
التقرير المالي عند الخوارزمي
موافقة
التقرير
محاسبة
بموافقة طرفي العلاقة
بموافقة أحدهما

مفاهيم المحاسبة الإسلامية

أنموذج الرقابة عند النويري

ما يحتاجه: الثبوتيات	ما يطالب به: الدفاتر والقوائم	ما يجتهد به: التقرير
○ استرفاع ضرائب أصول الأموال ومضافاتها ○ المستأدى من الحقوق ○ ضرائب بما استقر إطلاقه ○ أوراق الحاصل والباقي ○ أوراق الفائض والمتأخر ○ تقدير الارتفاع ○ الكشوف الجيشية	○ المخازيم ○ الختم والتوالي ○ الأعمال وسائر الحسبانات ○ المقترحات	○ تمييز الجهات ونحوها ○ النظر في أحوال المعاملات وإزاحة أعذارها وتقرير قواعدها ○ اختبار المباشرين (المحاسبين) والكشف عن أحوالهم ○ تصفح ما يرد إليهم من حسبانات ○ النظر فيما يتجدد من أحوال المعاملات وما يطرأ من الحوادث على اختلافها مما لا يحصر ضبطه بل هو بحسب ما يقع

مقومات النظام المحاسبي

حتى تحقق المحاسبة الغاية المرجوة منها لابد من مقومات تحدد بنية النظام المحاسبي، ونرى أن التطبيق العملي للمحاسبة في الفقه الإسلامي المستند إلى أصوله وفقهه قد حقق المقومات التالية:

- **أولا .. المحاسب وصفاته.**
- **ثانيا.. تبويب الحسابات.**
- **ثالثا.. المستندات والدفاتر.**
- **رابعا.. القوائم المالية والقوائم التكميلية لها، وأبواب المضاف، والمقترحات.**

مقومات النظام المحاسبي
المحاسب وصفاته

إن المحاسب هو الوزّان بالقسط لقوله تعالى: ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾ [الإسراء:٣٥]، وقوله: ﴿وأوفوا بالكيل ولا تكونوا من المخسرين﴾ [الشعراء:١٨١]

لذا ينبغي على هذا الوزان إن كان تاجرا مديرا أو محاسبا أو مراجعا أن يكيل ويكتال بالحق الذي أراده الله عز وجلّ وأن لا يكون كالذي وصفه الله بقوله: ﴿ويل للمطففين ◆ الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ◆ وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ [المطففين:١-٢-٣]

لقد اشترط الماوردي فيمن يصح أن يتقلد العمالة، أنه يُستقل بكفايته ويُوثق بأمانته. فإن كانت عمالة تفويض تفتقر إلى اجتهاد رُوعي فيها الحرية والإسلام، وإن كانت عمالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها لم تفتقر إلى الحرية والإسلام.

مقومات النظام المحاسبي
المحاسب وصفاته

- **الإلمام بالفقه بشكل كاف**، ويستفاد من ذلك تحقيق:

١- **الورع**: ليردعه عن مخالفة الأصول الشرعية "مجتهدا بأحكام الشريعة"، ومعرفة الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام فالمكتسب يحتاج إلى علم الكسب، وعلم الكسب ممزوج بعلوم الشرع وفقهه ولا يمكن الفصل بينهما، لذلك نرى أن انتشار القواعد المالية والمحاسبية في ثنايا كتب الفقه ما هو إلا دليل على ذلك، فالمعاملات منتشرة بكل أشكالها في تطبيقات الناس ويصعب الفصل بينها وبين القواعد والأصول الشرعية.

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **الإلمام بالفقه بشكل كاف**، ويستفاد من ذلك تحقيق:

١- **الورع:** ليردعه عن مخالفة الأصول الشرعية "مجتهدا بأحكام

٢- **الأمانة:** وهي نتاج طبيعي للإيمان العميق بالإسلام وقد خص الله تعالى صفة القوة والأمانة بمن استؤجر للعمل ﴿يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾ [القصص: ٢٦]. فالضعيف لن يقدر على تحقيق الأمانة رغم اتصافه بها ما لم يكن قويا قادرا على تحقيقها. وذكر الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ [يوسف: ٥٥]. فالمحاسب لا يرشي ولا يرتشي ولا يكذب ولا يخون ولا يغش.

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **الإلمام بالفقه بشكل كاف**، ويستفاد من ذلك تحقيق:

١- **الورع:** ليردعه عن مخالفة الأصول الشرعية "مجتهدا بأحكام

٢- **الأمانة:** وهي نتاج طبيعي للإيمان العميق بالإسلام وقد خص الله

٣- **الدقة:** بيّن الله عز وجلّ الدقة في الحساب بهدف تحقيق العدالة ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين﴾ [الأنبياء: ٤٧]. والتفت الفقهاء والمحاسبون إلى أدق التفاصيل في تحري حقوق الآخرين، فقد راعى النويري في محاسبة الرواتب والأجور فرق أيام السنة الميلادية عن السنة الهجرية واشترط الماوردي لتحقيق الدقة الإلمام في الحساب.

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **الإلمام بالفقه بشكل كاف**، ويستفاد من ذلك تحقيق:

١- **الورع:** ليردعه عن مخالفة الأصول الشرعية "مجتهدا بأحكام

٢- **الأمانة:** وهي نتاج طبيعي للإيمان العميق بالإسلام وقد خص الله

٣- **الدقة:** بيّن الله عز وجلّ الدقة في الحساب بهدف تحقيق العدالة

٤- **الأخلاق:** إن الأخلاق العامة تتضمن الأخلاق المهنية حكماً فلا تفرقة بينهما.

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **العلم بالشروط المهنية:**

الكفاءة والمقدرة:

- **إن استئجار غير الكفؤ للعمل أمر فيه تقصير ومسؤولية سواء المحاسب أو من ولاّه. واشترط الغزالي أن يكون العمل مقدورا على تسليمه حسا وشرعا فلا يصح استئجار الضعيف على عمل لا يقدر عليه. ويجب أن يتصف المحاسب بالفطانة والذكاء "فسمي الكتّاب باسمهم لحذقهم بالأمور". وتستوجب الكفاية حسب الماوردي: حفظ القوانين، واستيفاء الحقوق، وإثبات الرقوع، ومحاسبات العمال، وإخراج الأموال، وتصفح الظلامات. واشترط ابن قدامة على محاسب الأبنية الإلمام بالمعرفة الهندسية والحسابية.**

- **ذكر النويري أن كتّاب الحساب أكثر تحقيقا وأقرب إلى ضبط الأموال طريقا وأدلّ برهانا وأوضح بيانا.**

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **العلم بالشروط المهنية:**

الكفاءة والمقدرة:

التفقه بالمهن التي يعمل محاسبا لها

- "ليشارك رب كل صنعة بنظره ولسانه ولا يكون في ذلك مقلدا جملة بل يشاركهم فيما هم فيه... لأن هذه الصناعات زائدة على وظيفته ولازمة لأولئك. وأيّما رجل اجتمعت فيه هذه الأوصاف تعيّن على ولي الأمر ندبه للمباشرة وقرر له كفايته وألزمه إن امتنع"، وقال أيضا "هو للمباشر زيادة على صنعته على أنه لا يستغني عن معرفته والاطلاع عليه".

مقومات النظام المحاسبي

المحاسب وصفاته

- **العلم بالشروط المهنية:**

الكفاءة والمقدرة:

التفقه بالمهن التي يعمل محاسبا لها

الاعتماد على اللوائح والقوانين.

مقومات النظام المحاسبي

تبويب الحسابات

استخدم الفقهاء ترميز الحسابات لغرضين

- ذكر الغزالي أن تجار المسلمين استخدموا ترميز حسابات الزبائن الفقراء بغية إخفاء أسمائهم، أما أولئك الذين يعطيهم من مال الصدقة ولا يرتجى سدادهم فلم يسجلهم أصلا في الدفاتر المحاسبية لذلك كان لهم دفترا حساب أحدهما: ترجمته مجهولة (مرمز) فيه أسماء من لا يعرفه من الضعفاء والفقراء، وذلك أن الفقير كان يرى الطعام أو الفاكهة فيشتهيه فيقول أحتاج إلى خمسة أرطال من هذا وليس معي ثمنه فكان يقول له خذه واقض ثمنه عند الميسرة ولم يكن يعد هذا من الخيار بل عُدَّ من الخيار من لم يكن يثبت اسمه في الدفتر أصلا و لا يجعله دينا، لكن يقول: خذ ما تريد فإن تيسر لك فاقضه وإلا فأنت في حلّ وسَعَة

مقومات النظام المحاسبي

تبويب الحسابات

استخدم الفقهاء ترميز الحسابات لغرضين

- ذكر الغزالي أن تجار المسلمين استخدموا ترميز حسابات الزبائن الفقراء بغية إخفاء

- أما النويري فقد ذهب إلى أبعد من ذلك فاستخدم الترميز كما نعرفه في الوقت الحاضر، فكان يشترط على المحاسب أن يذكر رمز الحساب لا اسمه، "ويذكر الاسم وابتداء أمرته أو جنديته في أي سنة كانت من السنين الهلالية لاستقبال ما يكتب من فعل السنة الخراجية وعمن انتقل إليه من الاقطاع، ويرمّز قبالة كل اسم إلى عبرة اقطاعه رمزا لا تصريحا، كما كان يستخدم الترميز على الإيصالات "إذا كتب وصولا رمّز عليه إشارة الكتابة.

مقومات النظام المحاسبي

المستندات والدفاتر

ذكر ابن عابدين أن من العرف الجاري اللجوء للدفاتر لبيان الحقوق لما فيه من الدقة والحقيقة قائلا: "فما يوجد في دفاتر التجار في زماننا إذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يَقْرَبُ من اليقين أنه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل، يُعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس إذ غالب بياعاتهم بلا شهود فلهذه الضرورة جَزم به الجماعة المذكورون وأئمة بلخ "

مقومات النظام المحاسبي

المستندات والدفاتر

ذكر ابن عابدين أن من العرف الجاري اللجوء للدفاتر لبيان الحقوق لما فيه من الدقة

دفتر المياومة: يذكر فيه تاريخ اليوم والشهر من السنة الهلالية ويذكر فيه جميع ما يتجدد ويقع في ذلك اليوم في ديوانه: من محضر ومستخرج ومجرى ومبتاع ومباع ومبيع ومصروف وما يتجدد من زيادات في الأجر والضمانات وعطل وتقرير أجائر وترتيب أرباب استحقاقات على جهات وتنزيل من يستخدمه وصرف من يصرفه من أرباب الخدم وغير ذلك بحيث لا يخل بشيء مما وقع له في مباشرته قل أو جل وهذا التعليق هو أصل المباشرة

مقومات النظام المحاسبي
المستندات والدفاتر
ذكر ابن عابدين أن من العرف الجاري اللجوء للدفاتر لبيان الحقوق لما فيه من الدقة
دفتر المياومة: يذكر فيه تاريخ اليوم والشهر من السنة الهلالية ويذكر فيه جميع ما
دفتر المخزومة: يورد فيها المستخرج والمحضر والمجرى والمصروف ويرفعها على عدة نسخ بحسب المسترفعين وإن شاحّه (ناقشه وطلب منه) المسترفع لزمه أن يوردها فيما أورده في مياومته من سائر المتجددات والأحوال فيصير بها المسترفع الغائب كالمباشر الحاضر وتشمل المخزومة خط من هو مباشر: من ناظر مباشرة (مراجع) فمن دونه

مقومات النظام المحاسبي
المستندات والدفاتر
ذكر ابن عابدين أن من العرف الجاري اللجوء للدفاتر لبيان الحقوق لما فيه من الدقة
دفتر المياومة: يذكر فيه تاريخ اليوم والشهر من السنة الهلالية ويذكر فيه جميع ما
دفتر المخزومة: يورد فيها المستخرج والمحضر والمجرى والمصروف ويرفعها على عدة نسخ بحسب المسترفعين وإن شاحّه (ناقشه وطلب منه) المسترفع لزمه أن يوردها فيما أورده في
دفتر الأستاذ: وصف النويري حساب الأستاذ وصفا دقيقا وعبّر عن تقابل الحسابات بوضعهما في الميمنة والميسرة، فقال : "وصورة وضعه لذلك أن يرصع المحضر (طرف من) أو المجرى (طرف إلى) عن يمنة القائمة ويخصم عن يسرتها قبالة المجرى فيقول في يمنتها : من جهة فلان كذا وفي مقابلته ينصرف في كذا ثم يشطب المحضر والمجرى من تلك الجهة في يسرة قائمة الجريدة التي بسطها قبالة كل اسم استخرج منه أو أجري عليه ، يفعل ذلك في مدة السنة ويرمز على تعليقه إشارة الخدمة على الجريدة وكذلك إذا كتب وصولا رمز عليه إشارة الكتابة وصورته لها ، فإذا انقضت السنة عمل محاسبة كل جهة بما استخرجه من مستأجرها أو ضامنها وأجراه عليه وعقد على ذلك جملة فإن كان المستخرج والمجرى نظير الأجرة أو الضمان فقد تغلقت تلك الجهة عن تلك السنة وإن زاد المستخرج على الأجرة أورده في حسابه مضافا ويسميه زائداً مستخرجاً

نظام المعلومات المحاسبية AIS

مدخلات النظام	النظام المحاسبي	مخرجات النظام
تتصف بـ: - الموضوعية - الصدق - العدالة	يحتاج إلى أدوات قياس دقيقة وعادلة: - كميّة - قيميّة	ستتصف بـ: - العرض العادل - القياس العادل

وتتلخص الوظائف الرئيسية للمحاسبة المالية وآلياتها بما يلي:

١- الإثبات المحاسبي. ٢- القياس المحاسبي. ٣- العرض والإفصاح.

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة سمي في بلاد الشام بالملخص بينما أسماه أهل مصر بالتالي

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

ومن أبواب المضاف ما يضاف بالقلم: ولا أصل له بل يكمله الكاتب على نفسه في حسابه لينطرد نظيره إلى الباقي ويقوم به الميزان وهو نظير التقاوى والقروض، والمقصود هنا هو كما نفعل بإضافة بضاعة آخر المدة لحساب المتاجرة (دائن) والميزانية (جانب الأصول) ليبقى التوازن قائما ولإبراز نتيجة الفترة "وكتاب الشام يفعلون ذلك دون كتاب الديار المصرية وهم على الصواب في إيراده لأن الكاتب إذا أورد نظير التقاوى والقروض انطرد له إلى الباقي نظير ذلك وصح ميزان العمل"، ويضاف رصيد بضاعة آخر المدة في السنة التالية كبضاعة أول المدة للسنة التالية، "وجب إيراده في المضاف في السنة الثانية وما بعدها إلى أن يُستخرج ويُحصّل"

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

تقنيات معالجة الحسابات النظامية:

ومن وجوه المضاف الغريبة: المستعاد نظير المعاد (الحسابات النظامية المتقابلة) مثال ذلك، أن يكون المباشر أحال رب استحقاق على ضامن جهة بمبلغ بمقتضى وصول أجراه واعتد به لضامن تلك الجهة، واعتد رب الاستحقاق بمبلغه وقطع الباقي والمتأخر بعده وصدَّر حسابه بذلك، فأعيد عليه وصوله (جمع *إيصال*) في أثناء السنة الثانية فمثل هذا تجب إضافته وإضافة نظيره، فيكون خصم إضافته الأولى المعاد على الضامن وخصم الثانية الباقي المساق، ويكمل لرب الاستحقاق نظير ذلك المبلغ في محاسبته

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

تقنيات معالجة الحسابات النظامية:

الحواصل المعدومة المساقة بالأقلام:

ولا حقيقة لوجودها، وإنما يوردها الكتاب حفظا لذكرها كالحواصل المسروقة أو المنهوبة فإنه إذا رُسم بالمسامحة بها فقد اختلفت آراء الكتاب في إيرادها على وجوه كثيرة: فمنها ما يسوغ ومنها ما لا يجوز فعله. فمن الكتاب من يرى أن ينقل هذا الحاصل بين الفذلكة واستقرار الجملة من الحاصل إلى الباقي، ولا يورده في باب المستخرج، ويطرده إلى الباقي، ويورده في باب المسموح بعد سياقته الحاصل ـ ومن الكتاب من يرى استثناءه من جملة المستخرج ثم يورده أيضا في باب المسموح ـ ومن الكتاب من يكمله في باب المستخرج من ذلك ويخصم إلى نهاية المصروف ـ ومنهم من يستثنيه عند ذكر المضاف ـ ويذكره فيما أعدم

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

تقنيات معالجة الحسابات النظامية:

الحواصل المعدومة المساقة بالأقلام:

قوائم الكشوف الجنسية:

وهي قوائم تعد كل ثلاث سنوات يذكر فيها "أسماء النواحي العامرة والغامرة والفدن - ثم يذكر المتحصل منها في ثلاث سنين لثلاث مغلات يعقد على ذلك جملة ويفصله بسنيه وأقلامه ولا يخل بشيء". ويستفاد منها رقابياً لضبط ومقارنة ما يليها من ميزانيات

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

تقنيات معالجة الحسابات النظامية:

الحواصل المعدومة المساقة بالأقلام:

قوائم الكشوف الجنسية:

المقترحات:

وهي لا يمكن ضبطها إلا أنه مهما اُقترح مما يكون سائغ الاقتراح ممكن العمل لزم الكاتب عمله وهي تشبه اليوم ما نسميه بالقوائم التكميلية أو التقارير وهي ليست لها شكل محدد أو إفصاح تجاه نواحي محددة.

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج الحسابات الختامية

وإذا انفصل المحاسب في أثناء السنة ألزم بإعداد ارتفاع ، فإن كان الارتفاع لأقل من سنة

تقنيات معالجة بضاعة آخرة المدة:

تقنيات معالجة الحسابات النظامية:

الحواصل المعدومة المساقة بالأقلام:

قوائم الكشوف الجيشية:

المقترحات:

القوائم المالية الموحدة:

وردت القائمة بنقد موحد وعملة موحدة هي الدينار فقط في زمن الوزير علي بن عيسى، فالمتعارف عليه أن الدولة الإسلامية كانت تتبع في معاملاتها نظام النقد المزدوج فالمعاملات الرسمية في الدولة العباسية كانت تجري بالدراهم والدنانير معا. فالجناح الشرقي من الدولة الإسلامية اشتهر بتعامله بالدراهم الفضية نظرا لوجود مناجم الفضة بكثرة، بينما الجناح الغربي اشتهر بتعامله بالدنانير الذهبية وللسبب نفسه.

نظام المعلومات المحاسبية AIS

أنموذج السوق

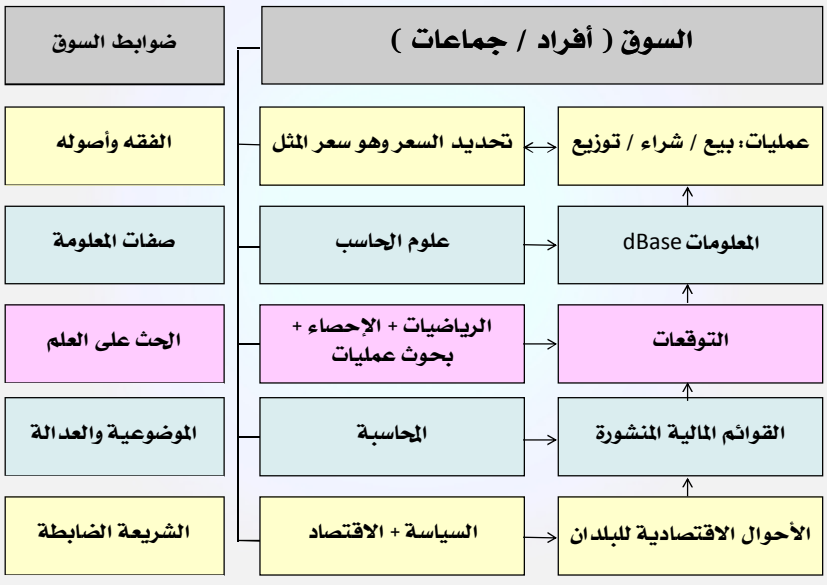

المحاسبة الإسلامية دولياً

هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

AAOIFI

تأسست عام ١٩٩١

قالت عنها الفاينانشال تايمز في عددها ٢٠٠١/١٠/٣١

إن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هدفها:

- السعي نحو تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات ومراجعتها وتعديلها.
- السعي لاستخدام وتطبيق هذه المعايير والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة.
- أنشأت المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لمعالجة الفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية المختلفة.

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

أهداف الهيئة:

- إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاق المهنية والمعايير الشرعية.
- تحقيق توافق معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الأخلاقية والشرعية والحكومية.
- العمل كضابط للمعايير وهيئة رقابية للتوفيق بين الممارسات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- تشجيع التطبيق من خلال الاستشارة والتدريب وحلقات البحث والدوريات والنشرات والتقارير والأبحاث والترخيص لأصحاب المهن.

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إعادة تحديد أهداف المحاسبة المالية للمؤسسات الإسلامية

أهداف المحاسبة المالية:

- ❑ تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذوى العلاقة
- ❑ الإسهام في توفير الحماية للموجودات والحقوق للمصرف والمتعاملين معه
- ❑ الإسهام في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية
- ❑ تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إعادة تحديد أهداف المحاسبة المالية للمؤسسات الإسلامية

أهداف المحاسبة المالية:

- ❑ تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذوى العلاقة
- ❑ الإسهام في توفير الحماية للموجودات والحقوق للمصرف والمتعاملين معه
- ❑ **المحاسبة المالية هي بمثابة:**
- ❑ مرشد لمجلس معايير AAOIFI.
- ❑ مساعد لاختيار المعالجات المحاسبية الملائمة.
- ❑ تحد من التقديرات الشخصية
- ❑ تزيد ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بها.
- ❑ تساعد بإعداد معايير أكثر توافقاً واتساقاً.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إعادة تحديد أهداف المحاسبة المالية للمؤسسات الإسلامية

أهداف المحاسبة المالية:

- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذوى العلاقة
- الإسهام في توفير الحماية للموجودات والحقوق للمصرف والمتعاملين معه

المحاسبة المالية هي بمثابة:

- مرشد لمجلس معايير AAOIFI.
- مساعد لاختيار المعالجات المحاسبية الملائمة.
- تحد من التقديرات الشخصية

لكن بسبب اختلاف البيئة والمنهج والهدف لابد من اختلاف أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها لتشمل:

- ضرورة التزام المصارف في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية
- اختلاف وظائف المؤسسات الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافا جذريا عن المؤسسات التقليدية.
- اختلاف علاقة المتعاملين مع المؤسسات الإسلامية عنها في المؤسسات التقليدية

فقه المحاسبة الإسلامية

أهمية المفاهيم المحاسبية

- توحيد المصطلحات المحاسبية ومعانيها وأهم القواعد الأساسية التي تحكم المعالجة المحاسبية لزيادة فهم المعلومات المحاسبية.
- توحيد المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية.
- المساعدة في وضع المعايير.
- تمثل أساس فكري يساعد في حل المشاكل المحاسبية.
- تحد من التقديرات الشخصية
- تزيد ثقة الجمهور بمعلومات القوائم المالية.
- شكل من أشكال الإجماع المحاسبي على المصطلحات والقواعد الأساسية

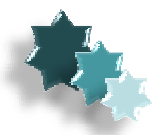

فقه المحاسبة الإسلامية

أنواع المفاهيم المحاسبية

- مفاهيم خاصة بعناصر القوائم المالية
- مفاهيم خاصة بالفروض المحاسبة
- مفاهيم الإثبات والقياس المحاسبي
- مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة

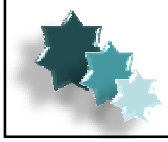

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الوحدة المحاسبية (الفروض المحاسبية)

١- نظرية الملكية: أصحاب المشروع أو ملاك الأموال .

٢- نظرية الشخصية المعنوية: تنظر للمشروع كوحدة مستقلة وبالتالي ينظر في البناء المحاسبي للمصرف الإسلامي على أنه وحدة محاسبية مستقلة، بمعنى أنه تنسب إليها الأموال وتتحمل بالالتزامات المرتبة على معاملات المصرف وهذا موجود في محاسبة الوقف وبيت المال وزكاة الشركة ويبدو أثر هذه النظرية في تمييز:

- المصرف كوحدة محاسبية
- وجود وحدات محاسبية فرعية للأنشطة التي يمارسها المصرف وبالتالي تمييز أصول وخصوم الوحدات المحاسبة الفرعية التالية:
  - الوحدة المحاسبة لصندوق الزكاة
  - الوحدة المحاسبة لصندوق القرض
  - الوحدة المحاسبية للاستثمارات المقيدة

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم استمرار المنشأة (الفروض المحاسبية)

محاسبيا هي نشاط مستمر لأجل طويل نسبيا، وأثر ذلك مراعاة العمليات المتصلة بين كل دورة والتي لها أرصدة تنتقل من فترة لأخرى حين إعداد القوائم المالية الدورية بغية تحديد الربح.

وشرعا هناك عقود تعمل على أساسها المصارف الإسلامية منها ما هو جائز غير لازم، ومنها ما هو لازم خلال مدة معينة لا يمكن فسخ العقد بإرادة متفردة من أحد العاقدين خلالها.

أثر مفهوم الاستمرارية محاسبياً:

- لا يمكن تحديد الأرباح الحقيقية إلا عند تصفية المنشأة
- ترحيل الخسائر لفترات لاحقة لجبرها من أرباحها.
- تقويم بضاعة آخر المدة بسعر المثل.
- الاحتياط بالمخصصات مقابل ما قد يحدث من نقص في بعض الأصول.
- إعداد قائمة المركز المالي كحلقة وصل بين الفترات المالية الدورية تعبيراً عن استمرارية النشاط.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الدورية (الفروض المحاسبية)

لابد من تقسيم حياة المشروع إلى فترات يُعد بنهاية كل منها مجموعة من القوائم المالية لتوفير المعلومات دوريا عن النشاط حتى يمكن اتخاذ القرارات الملائمة قبل تقادم المعلومات.

مثال ذلك . . **حولان حول الزكاة التى تستحق كل سنة**

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم ثبات القوة الشرائية للنقود (الفروض المحاسبية)

تستخدم النقود كمقياس للقيم، والمقياس يجب أن يكون ثابتا لا يتغير كما يقول ابن قدامة وإلا احتاج نفسه إلى أداة قياس، ويؤدي إلى فساد الأمور.

وبسبب الانتقال من استعمال النقود السلعية كالذهب والفضة إلى النقود الورقية المعاصرة، أصبحت قيمتها في تغير مستمر مما أدى إلى معاناة العالم كله من تضخم مستمر بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود.

وأثر ذلك محاسبيا أن القيمة التاريخية للعناصر المالية (خاصة طويلة الأجل) تختلف عن القيمة الجارية لها في تاريخ إعداد القوائم المالية مما أدى لظهور محاسبة خاصة للتضخم لإزالة آثار هذا الاختلاف من القوائم المالية.

وهذه المسألة بحثها الفقهاء قديما وحديثا في مسألة رخص وغلاء النقود وأثرها على عقود البيع بالأجل والقروض والديون بشكل عام.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الإثبات المحاسبي (الفروض المحاسبية)

تسجيل العناصر الرئيسية للقوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها في الدفاتر المحاسبية وإظهار المعلومات عنها في القوائم المالية.

إثبات الإيرادات: عند تحقيقها إذا توفرت الشروط التالية:

- اكتساب المصرف الحق في تحصيلها أي استحقاق المصرف للإيراد وتملكه له وهذا يتوقف على قيام المصرف بتنفيذ النشاط المطلوب منه.
- أن يكون هناك التزام على الطرف الآخر نتيجة اكتمال عملية تبادلية بينه وبين المصرف.
- أن يكون الإيراد معلوما وقابلا للتحصيل إن لم يكن حصل فعلا.

إثبات المصروفات: ويتم عند تحققها نتيجة لارتباطها بإيرادات تحققت، أو بفترة زمنية مالية معينة.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوما الإثبات والقياس المحاسبي (الفروض المحاسبية)

إثبات المكاسب والخسائر: إذا كانت:

- **نتيجة عمليات تبادلية فينطبق عليها في الإثبات المحاسبي ما ينطبق على الإيرادات والمصروفات.**
- **نتيجة عمليات غير تبادلية كالتحويلات (عقود تبرعات) فإن القاعدة الشرعية أن الحق فيها ينقل بالقبض وهنا تثبت العملية في الدفاتر.**
- **نتيجة تغير الأسعار فإنها لا تؤخذ شرعا في الحسبان في كل الأحوال، باستثناء حالة تقدير وعاء الزكاة وتصفية الشركة أو المضاربة وهنا يتم إثباتها، وهذا ما ينطبق على وثائق صناديق الاستثمارات المقيدة عند الاسترداد أو الشراء.**

- **إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المقيدة، يحكمها نفس المبادئ التي تحكم إثبات المكاسب والخسائر السابق بيانها.**

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم القياس المحاسبي (الفروض المحاسبية)

مقابلة الإيرادات بالمصروفات والمكاسب بالخسائر،

وذلك على أساس القياس التجميعي والمقارن بمعنى تجميع كل عناصر الإيرادات وكل عناصر المصروفات التي بينهما علاقة سببية ثم مقارنتهما للوصول إلى صافي الدخل أو صافي الخسائر، وهذا يستند شرعا إلى مبدأ الغرم بالغنم.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم القياس المحاسبي (الفروض المحاسبية)

الخصائص الجديرة بالقياس المحاسبي:

هي طرق القياس المحاسبي، ففي ظل تغير قيمة النقود ولاعتبارات تحصيل الإيراد من عدمه أو الالتزام بالمصروفات فإنه توجد طرق للقياس منها:

- **القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، ويظهر ذلك في حالة الذمم أو الديون بعد استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها فتقاس ذمم المصرف على الغير بالديون الجيدة لأنها هي المتوقع تحقيقها.**
- **القيمة الجارية (التنضيض الحكمي): كالتقويم الدوري الأسبوعي لموجودات المحفظة أو الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لكل وحدة نقدية أو وثيقة استثمارية بقسمة قيمة الموجودات على عدد الوحدات**
- **القيمة التاريخية: وتقوم على إثبات عناصر القوائم المالية بالقيمة التي حدثت بها، وهي الطريقة التي أخذ بها البيان لصعوبة الأخذ بطريقة التنضيض الحكمي في ظل النموذج الذي تتبعه المصارف الإسلامية حاليا.**

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الملاءمة (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بمعنى وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها ولكي تتحقق هذه الملائمة يجب أن يتوفر في المعلومات ما يلي:

- **القدرة على التنبؤ.**
- **إمكانية التحقق من التنبؤ.**
- **التوقيت الملائم.**

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الموثوقية (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بمعنى أن تكون المعلومات معدة بأمانة ودقة، وهذا يحدث إذا توافر فيها ما يلي:

- **الإظهار العادل للمعلومات وتصوير الواقع.**
- **الموضوعية: عدم تأثر المعلومات بنظرة معدها وابتعادها عن الانحياز الشخصي.**
- **الحياد: عدم تأثر معد البيانات أو تحيزه لفكرة أو لشخص بشكل يؤثر على مصداقيتها.**

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم قابلية المقارنة (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بإتباع نفس الأساليب المحاسبية من إثبات وقياس وعرض وإفصاح في المنشآت المماثلة

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم الاتساق (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ويعني الثبات النسبي في طرق وأساليب الإثبات والقياس والعرض والنصح من فترة لأخرى، وعدم التحول عنها إلا لأسباب مبررة، وإظهار أثر التعديل.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم قابلية الفهم والاستيعاب (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بمعنى تمكين من تقدم إليهم المعلومات من قراءة القوائم المالية، وهذا غير كاف إذ لابد لفهم المصطلحات وأساليب العرض مما يلزم معه مساعدة القارئ على القراءة الاصطلاحية لفهم دلالتها في صورة قراءة معلوماتية.

وهذا يلزمه العرض السليم للمعلومات والترابط بين المعلومات والإيضاحات.

فقه المحاسبة الإسلامية

مفهوم إنتاج وعرض المعلومات (الفروض المحاسبية)

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

- **الأهمية النسبية:** أي مراعاة أهمية المعلومات كماً وكيفاً بالنسبة لاحتياجات مستخدمها عند إعداد القوائم المالية وذلك يرتبط بطبيعة البند وقيمته.
- **تكلفة إنتاج المعلومات:** إن عملية إنتاج المعلومات تشابه أي سلعة أو خدمة ولابد للعائد من أن يتجاوز تكلفة الاستخدام
- **الإفصاح الكافي:** الإفصاح الكامل والإفصاح العادل، والإفصاح الكافي، والمطلوب والممكن هو الإفصاح الكافي بمعنى ضرورة أن تتضمن القوائم المالية والإيضاحات جميع المعلومات الهامة اللازمة لإفادة مستخدمي تلك القوائم وعرضها بطريقة سليمة وشرح تكميلي لها في الإيضاحات حول القوائم المالية.

فقه المحاسبة الإسلامية

خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية

- **الكفايـــة**
- **الموثوقية**
- **الملاءمـــة**

توليد الثقة لدى الأطراف المهتمة بقدرة المصارف على استثمار أموالهم بكفاية وبأساليب مشروعة لا تشوبها شائبة

إعداد قوائم مالية وفق معايير محاسبية ملائمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. فكفاية الأداء في حفظ وتنمية الأموال بما يحقق ازدياد ثقة المتعاملين معه في سلامة أموالهم وتحقيق أرباح مباحة سيكون الأساس في تحول المتعاملين من مصرف لآخر ومن مؤسسة لأخرى.

فقه المحاسبة الإسلامية

ضرورة تحديد مستخدمي التقارير المالية

- فئات لها سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية:
  كالإدارة أو السلطات الإشرافية كالبنك المركزي أو مؤسسة النقد.
- فئات ليس لها سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية:
  - أصحاب حقوق الملكية
  - أصحاب حسابات الاستثمار
  - أصحاب الحسابات الجارية
  - المتعاملين مع المصرف أو المؤسسة المالية من غير المساهمين وأصحاب الحسابات
  - مؤسسات الزكاة
  - الجهات الإشرافية (أحيانا)

انضباط السوق

فقه المحاسبة الإسلامية

ضرورة تحديد مستخدمي التقارير المالية

بما أن إعداد وتحضير البيانات يحتاج إلى تكلفة ووقت لذلك يمكن تصنيف الاحتياجات كالتالي:

- معلومات تساعد على تقويم التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية
- معلومات تساعد في تقويم كفاية وأداء المصرف :
  - استخدام الموارد والمحافظة عليها وحمايتها وتنميتها.
  - القيام بالمسؤولية الاجتماعية
  - أصحاب الحسابات الجارية
  - استمرار تلبية احتياجات المتعاملين
  - توفير السيولة بتدفقات معقولة
- معلومات تساعد العاملين على تقويم علاقتهم ومستقبلهم بالمصارف والحفاظ على حقوقهم وتنمية مهاراتهم وكفايتهم الإدارية والإنتاجية

فقه المحاسبة الإسلامية

أنواع القوائم المالية

١- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا، سواء لأمواله أو أموال الغير المخلوطة معها، وما يترتب على أدائه لهذه الوظيفة من حقوق والتزامات له وعليه أو للغير وعليهم:

- ❑ قائمة المركز المالي
- ❑ قائمة الدخل
- ❑ قائمة التدفقات النقدية
- ❑ قائمة الأرباح المبقاة، أو التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

٢- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة:

- ❑ قائمة التغيرات في الاستثمار المقيد

٣- قوائم مالية تعبر عن وظيفة المصرف الاجتماعية، وتعد عنها القوائم التالية:

- ❑ قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة
- ❑ قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القروض الحسنة

فقه المحاسبة الإسلامية

ضرورة تحديد مستخدمي التقارير المالية

تنتج المحاسبة المالية:

(١) قوائم مالية
(٢) إيضاحات
(٣) تقارير مالية تساعد بعض الجهات ذات العلاقة، مثال:

- ❑ تقارير مالية تحليلية عن مصادر أموال الزكاة، وأوجه صرفها.
- ❑ تقارير مالية تحليلية عن الكسب والصرف المخالفين للشريعة
- ❑ تقارير عن أداء المصارف لمسئوليتها تجاه المجتمع
- ❑ تقارير عن تطور الموارد البشرية المتاحة للمصرف

فقه المحاسبة الإسلامية

صياغة أهداف التقارير المالية

أما أهداف التقارير المالية والموجهة لأطراف خارج المصارف فتتلخص في تأمين معلومات بشأن:

- مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية ف عملياته ومعاملاته.
- موارد المصرف الاقتصادية والالتزامات الناشئة عنها.
- تساعد الجهات المختصة على تحديد الزكاة وأوجه صرفها.
- تساعد على تقدير التدفقات النقدية
- تساعد على تقويم أداء المصرف للأمانة المنوطة به في حفظ الأموال وتنميتها بالمستوى الملائم.
- مسؤولية المصرف تجاه المجتمع (المسؤولية الاجتماعية: القرض الحسن والزكاة).

فقه المحاسبة الإسلامية

صياغة أهداف التقارير المالية

مزايا تقارير المحاسبة المالية

- تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات لتوجيه الموارد وتخطيطها والإشراف عليها.
- تساعد الجهات الحكومية في الحصول على بيانات تخصها.
- تساعد في تحصيل الزكاة.
- تساعد الجهات المهتمة في الحصول على بيانات تخصها.

مساوئ قصور تقارير المحاسبة المالية

- لا يساعد على تقويم الأداء ورسم التدفقات النقدية وتأثير الأحداث على مركزها المالي
- لا يميز بين أداء المنشأة وأداء إدارتها.
- البيانات المالية الناتجة هي بيانات تاريخية والقرارات التي ستتخذ تخص المستقبل وتحتاج بيانات مستقبلية
- التقديرات شخصية (نسب مخصصات اهتلاكات).

معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions

AAOIFI

معايير AAOIFI

معايير شرعية

١-المتاجرة في العملات
٢- بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان
٣- المدين المماطل
٤ – المقاصة
٥ – الضمانات
٦- تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي
٧ – الحوالة
٨ - المرابحة للآمر بالشراء
٩ - الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك
١٠ - السلم والسلم الموازي
١١ - الاستصناع والاستصناع الموازي
١٢ – الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة
١٣ – المضاربة
١٤ - الاعتمادات المستندية
١٥ – الجعالة
١٦ - الأوراق التجارية
١٧ - صكوك الاستثمار
١٨ – القبض
١٩ – القرض
٢٠ - بيوع السلع الدولية والمشتقات

معايير المحاسبة المالية

١- العرض والإفصاح العام
٢- المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء
٣- التمويل بالمضاربة
٤- التمويل بالمشاركة
٥- الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح
٦- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٧- السلم والسلم الموازى
٨- الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك
٩- الزكاة
١٠- الاستصناع والاستصناع الموازى
١١- المخصصات والاحتياطيات
١٢- العرض والإفصاح في شركات التأمين الإسلامية
١٣- الإفصاح أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية
١٤- صناديق الاستثمار
١٥- المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية
١٦- المعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية
١٧- الاستثمارات
١٨- الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية
١٩- الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية
٢٠ - البيع الآجل
٢١ - الإفصاح عن تحويل الموجودات
٢٢ - التقرير عن القطاعات

معايير AAOIFI

معايير شرعية | معايير المحاسبة المالية

معايير مراجعة

المعيار رقم (١): هدف المراجعة ومبادئها
المعيار رقم (٢): تقرير المراجع الخارجي
المعيار رقم (٣): شروط الارتباط لعملية المراجعة
المعيار رقم (٤): فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية
المعيار رقم (٥): مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية

معايير AAOIFI

معايير شرعية | معايير المحاسبة المالية

معايير مراجعة

معايير الضوابط

معايير الأخلاقيات

(١) ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية
(٢) ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية

معايير AAOIFI

ماهية المعايير الشرعية وطبيعة موضوعاتها:

- معايير بشأن صيغة الاستثمار والتمويل، وقد صدر بعضها سابقاً باسم المتطلبات الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: المرابحة، والإجارة، والاستصناع.
- معايير بشأن بعض العقود المستجدة، مثل: عقود الصيانة، وعقود الامتياز.
- معايير بشأن بعد الخدمات المصرفية مثل: بطاقات الائتمان، والحسم الآجل.
- معايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعيّة أساسية، مثل: المدين المماطل، وتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي.
- معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: الضمانات، والمقاصة.

التعامل مع معايير المحاسبة الدولية

- الأصل أن تطبق المؤسسات المالية الإسلامية (سواء بالإلزام الرسمي، أو بالالتزام الشرعي) المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في حالة وجودها.
- في حالة عدم وجود معيار صادر عن الهيئة بشأن الموضوع المطلوب معالجته لا مانع من اللجوء إلى المعايير غير الصادرة عن الهيئة إذا كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- في حالة التعارض بين المعايير المشار إليها في الفقرة السابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واضطرت المؤسسة إلى تطبيق تلك المعايير فيجب عليها الإفصاح عن ذلك، مع التقييد بضوابط الضرورة الشرعية.
- في حالة صدور معيار عن الهيئة يغطي الحالتين المشار إليهما فيجب الالتزام بالمعيار الجديد الصادر عن الهيئة.

البيان رقم (٢) – أ – مفاهيم عناصر قائمة المركز المالي

الموجودات: هي الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية تم اكتساب الحق فيها نتيجة عمليات في الماضي، شروطها:

١. أن يكون قابلا للقياس المالي
٢. أن لا يكون مرتبطا بالتزام مالي للغير
٣. أن يكون للمصرف حق التصرف فيه أصالة أو نيابة

المطلوبات: هي الالتزام القائم في حينه الواجب سداده، شروطها:

١. أن يكون الالتزام بدون قيد أو شرط
٢. القابلية للقياس المالي
٣. القابلية للسداد

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة: هي النقدية التي يتسلمها المصرف على أساس القبول العام منه والموافقة على استثمارها واستعمالها بدون قيد أو شرط، واشتراك الطرفين (المصرف وأصحابها) بحصص شائعة فيما يتحقق من ربح

حقوق الملكية: هي ما يتبقى من الموجودات بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

البيان رقم (٢) – ب – مفاهيم عناصر قائمة الدخل

الإيرادات: هي الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات خلال فترة معينة الناتجة عن الاستثمارات أو أداء الخدمات المصرفية، وبشرط أن لا تكون ناتجة عن إيداعات أو زيادة حقوق الملكية.

المصروفات: هي النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات خلال فترة معينة الناتج عن توظيف الأموال وأداء الأعمال، وبشرط أن لا تكون ناتجة عن سحوبات أو استردادات.

المكاسب: هي الزيادة في صافي الموجودات الناتجة عن حيازة موجودات زادت قيمتها أو عن عمليات عرضية أو تحويلات.

الخسائر: هي مقدار النقص في صافي الموجودات الناتج عن انخفاض قيمة موجودات أو عن مدفوعات تحويلية أو عرضية.

عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة: هو حساب يعبر عن حصتهم في الربح والخسارة الناتجة عن استثمار أموالهم

صافي الدخل أو الخسارة: مقدار الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية لفترة معينة الناتجة عن زيادة الإيرادات والمكاسب عن المصروفات والخسائر أو العكس

البيان رقم (٢) – ج –
مفاهيم عناصر قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

صافي الربح أو الخسارة: سبق تعريفه (تضاف) إن كانت ربحا (وتطرح) إن كانت خسارة

الزيادة في حقوق الملكية: نتيجة تقديم المساهمين أموال للمصرف (تضاف)

التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية: التوزيعات من الأرباح على أصحاب حقوق الملكية أو تخفيضا لرأس المال (تطرح)

البيان رقم (٢) – د – مفاهيم عناصر قائمة الأرباح المبقاة

صافي الربح أو الخسارة:	توزيعات الأرباح على أصحاب حقوق الملكية:	الأرباح المحولة إلى حساب آخر لأصحاب حقوق الملكية مثل الاحتياطيات:	الأرباح المبقاة:
(سبق تعريفه) منقول من قائمة الدخل	(تطرح)	(تطرح)	وهي ما يفيض من صافي الربح بعد التوزيعات والتحويلات

البيان رقم (٢) – هـ – مفاهيم عناصر قائمة التدفقات النقدية

النقد وما في حكمه: يشمل كل من:	التدفقات النقدية من العمليات:	التدفقات النقدية من الاستثمار:	التدفقات النقدية من التمويل:
– النقد في الصندوق بالعملات المحلية والأجنبية – أرصدة المصرف لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى (لا يشمل الذهب والمعادن النفيسة)	وهي النقد الداخل أو الخارج خلال فترة معينة من عمليات ينعكس أثرها على قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر فيما عدا المكاسب والخسائر الناتجة عن التصرف في الموجودات الثابتة (ويعبر عنها صافي الدخل بعد تسويته بالإيرادات والمصروفات غير النقدية)	وهي النقد الخارج من المصرف لاقتناء موجودات بغرض الاستثمار (تطرح)، والنقد الداخل للمصرف نتيجة تصفية هذه الموجودات (تضاف)	وهي النقد الداخل للمصرف نتيجة زيادة استثمارات أصحاب حقوق الملكية، والإيداعات من أصحاب الحسابات بجميع أنواعها (تضاف) والنقد الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية، أو سحوبات أصحاب الحسابات (تطرح)

البيان رقم (٢) – و –
مفاهيم عناصر قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

الاستثمارات المقيدة:	الإيداعات والسحوبات:	الأرباح والخسائر:	نصيب المصرف مقابل الإدارة:
هي الأموال التي يتلقاها المصرف في صورة محفظة استثمارية أو صندوق استثماري لاستثمارها لحساب أصحابها وفقا لشروط خاصة مقابل نصيب للمصرف من الربح المحقق بصفته مضاربا في مضاربة مقيدة، أو مقابل أجر محدد بصفته وكيلا للإدارة والاستثمار	وهي ما يأخذه المصرف من أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة لاستثماره، (تضاف) أو ما يسحبونه من مستحقاتهم لدى المصرف (تطرح)	مقدار الزيادة أو النقص في الاستثمارات المقيدة الناتج عن استثمار هذه الأموال، ولا يدخل فيها الزيادة أو النقص الناتج عن الإيداع أو السحب منها	وهو المبلغ المتفق عليه مقابل إدارته لأموال حسابات الاستثمار المقيدة إما حصة شائعة من الربح بصفته مضاربا، أو أجرا محددا بصفته وكيل استثمار

البيان رقم (٢) - ز -
مفاهيم عناصر قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة

مصادر أموال صندوق الزكاة:	استخدامات أموال صندوق الزكاة:	رصيد المال الباقي في صندوق الزكاة:
الأموال التي يتلقاها الصندوق بصفة زكاة عن أموال المساهمين أو غيرهم	المنصف من أموال صندوق الزكاة إلى المصارف الثمانية المستحقة للزكاة طبقا لما ورد المذكورة في الآية رقم (٦٠) من سورة التوبة	ما لم يتم توزيعه من مال الزكاة المتجمع في نهاية الفترة

البيان رقم (٢) - ح -
مفاهيم قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض

القرض: دفع مال لمن ينتفع به ويرد مثله دون زيادة مشروطة	مصادر أموال صندوق القرض:	استخدامات أموال صندوق القرض:	رصيد المال الباقي في صندوق القرض:
(قرض حسن)	مقدار الزيادة في الأموال المتاحة في المصرف للإقراض خلال فترة زمنية معينة من مصادر عدة هي: (خارجية- من حقوق الملكية- الأقساط المحصلة من القروض السابقة)	مقدار النقص في الأموال المتاحة للإقراض خلال فترة معينة (قروض جديدة-سحوبات أصحاب الأموال- قروض معدومة)	ويشمل: مبالغ القروض القائمة في ذمة المقترضين المتوقع تحصيلها، وكذلك النقدية في الصندوق التي لم يتم إقراضها بعد

المعيار المحاسبي رقم (١) العرض والإفصاح العام

مجموعة القوائم المالية:

١- قائمة المركز المالي
٢- قائمة الدخل
٣- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية
٤- قائمة الأرباح المبقاة
٥- قائمة التدفقات النقدية
٦- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
٧- قائمة صندوق الزكاة
٨- قائمة صندوق القرض

أحكام عامة

- ذكر تاريخ فترة القوائم
- المقارنة مع الفترة السابقة
- ترقيم الصفحات
- تقريب المبالغ المعروضة
- إيراد الإيضاحات حول القوائم المالية
- العرض الواضح والتبويب السليم
- استخدام مصطلحات مناسبة
- الإفصاح عن المخصصات وحركتها
- عدم تبويب الحسابات إلى بنود متداولة وغير متداولة

المعيار المحاسبي رقم (١) العرض والإفصاح العام

مجموعة القوائم المالية:

١-
٢-
٣-
٤-
٥-
٦-
٧-
٨-

أحكام عامة

متطلبات الإفصاح العام:

- المعلومات الأساسية عن المصرف
- عملة القياس المحاسبي
- القيود الإشرافية
- الرقابة الشرعية
- السياسات المحاسبية الهامة
- المعاملة الزكوية والضريبية
- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
- أسس توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب الحسابات
- مدى تركز مخاطر الموجودات
- تركيز مصادر حسابات الاستثمار
- توزيع موجودات ومطلوبات المصرف وفقا لمدد استحقاقها
- التغيرات في السياسات المحاسبية
- الأرصدة التعويضية لدى الغير
- مخاطر الحسابات بالعملات الأجنبية
- الالتزامات المحتملة (الحسابات النظامية)
- الارتباطات المبرمة غير المنفذة بعد، والأحداث الهامة اللاحقة

المعيار المحاسبي رقم (١)
الشكل العام للعرض والإفصاح في قائمة المركز المالي

الموجودات	المطلوبات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية
١- النقد وما في حكمه ٢- ذمم البيوع المؤجلة (مرابحة – سلم – استصناع) ٣- الاستثمارات (مضاربات - مشاركات -بضاعة - أوراق مالية - عقارات للمتاجرة - موجودات للتأجير- أخرى) ٤- الموجودات الثابتة ٥- الموجودات الأخرى	١- المطلوبات (حسابات دائنة للبنوك - الحسابات الجارية - ذمم دائنة - أرباح مقرر توزيعها على المساهمين - الزكاة والضرائب المستحقة - ذمم دائنة أخرى) ٢- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ٣- حقوق الملكية (رأس المال- الاحتياطيات- الأرباح المبقاة)

قائمة المركز المالي

البيان	السنة المالية		السنة المقارنة	
موجودات				
النقد وما في حكمه		٣٣٦٠٤		٥٣٨٥١
ذمم البيوع الآجلة				
ذمم مرابحات	٣٦٨١٠٠		٤٣٦١٧٥	
ذمم سلم	٧٦٥٧		٦٨٨٠	
ذمم استصناع	٨٧٨٥٠		١٠٧٣٧٠	
مجموع ذمم البيوع الآجلة		٤٦٣٩٠٧		٥٥٠٤٢٠
الاستثمارات				
مشاركات	١١٦٨٥		١١٦٨٥	
مضاربات	٢٠٩٠١١		١٨٩٥٦٩	
موجودات للتأجير	٩٩٧٤٨		٦٩٢٧٥	
مساهمات في شركات ذات صلة	٣٩١٨٨		٨٧٣٢	
أوراق مالية	١٩٩٦٩٤		١١٧٠١٢	
مجموع الاستثمارات		٥٤٩٣٢٦		٣٩٦٢٧٣
موجودات ثابتة		١٣١١٤		١٠٧٦٠
موجودات أخرى		٥٣٣٧٥		٦٤٨٦٥
مجموع الموجودات		١١١٣٣٢٦		١٠٥٨١٦٠

قائمة المركز المالي

البيان	السنة الحالية		سنة المقارنة	
المطلوبات				
المطلوبات: حسابات جارية	٧٥٣٨٥		٢٠٦٢٤	
مطلوبات للبنوك	٣٨٥٩٩		٤٩٥٦١	
مطلوبات لمؤسسات ذات صلة	٥٥٣٤٧		٩٦٦٩٨	
أرباح معلنة مستحقة	١٠٤٥٧		١١٧٨٨	
أرباح مقترح توزيعها على حقوق الملكية	٩٠٠٠		٦٦٥٠	
مطلوبات أخرى	٣٢٣٠٥		٢٩٣٩٦	
مجموع المطلوبات		٢٢١٠٩٣		٢١٤٧١٧
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٦٧٤٦٤٩		٧٠٢١٨٧	
حقوق الأقلية		٢٤٥٣١		٢٤٩٢٢
حقوق الملكية: رأس المال	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	
الاحتياطيات	٢٠٢٠٦		١٦٣٣٤	
أرباح مبقاة		١٢٠٢٠٦		١١٦٣٣٤
مجموع حقوق الملكية		١١١٢٣٢٦		١٠٥٨١٦٣
المجموع	١١١٢٣٢٦			١٠٥٨١٦٠

المعيار المحاسبي رقم (١)
الشكل العام للعرض والإفصاح في قائمة الدخل

دخل الاستثمارات المشتركة

صافي دخل الاستثمارات المشتركة (حصة أصحاب حسابات الاستثمارات + نصيب المصرف)=
الدخل من البيوع المؤجلة + الدخل من الاستثمارات (-) مصروفات الاستثمارات المشتركة

إجمالي إيرادات المصرف من التشغيل =
نصيب المصرف + حصة المصرف من الاستثمارات المقيدة + الدخل من الاستثمارات الذاتية + إيرادات الخدمات المصرفية + إيرادات ومكاسب أخرى

الدخل قبل الزكاة والضرائب = إجمالي الإيرادات (-) المصروفات الإدارية والعمومية
صافي الدخل = الدخل قبل نصيب الأقلية (-) نصيب الأقلية

قائمة الدخل

البيان	السنة الحالية		السنة المقارنة	
الدخل من الاستثمارات المشتركة				
دخل البيوع المؤجلة	٤٨٢١٦			
دخل الاستثمارات	٤٤٤٢٧			
إجمالى الدخل من الاستثمارات المشتركة		٩٢٦٤٣		٨٠٨٩٧
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضارباً		٨٤٣١٩		٧٤٣٧٩
(-) نصيب المصرف بصفته مضارباً		١٢١٣٦		١٣٥٧٩
صافي عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة		٧٢١٨٣		٦٠٨٠٠
نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المشتركة بصفته مضارباً ورب مال		٢٠٤٦٠		٢٠٠٩٧
نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً		٧٣٩٦		٦١٧٤
دخل المصرف من استثماراته الذاتية		١٨٦١٠		٩٤٣٠
إيراد الخدمات المصرفية		١٦٧٢٠		١١٠٠٤
إيرادات أخرى		٤٣٣٥		٦٤٧٢
إجمالي إيرادات المصرف		٦٧٥٢١		٥٣١٧٧

قائمة الدخل

البيان		السنة الحالية	السنة المقارنة	
إجمالي إيرادات المصرف		٦٧٥٢١		٥٣١٧٧
(تطرح) المصروفات:				
مصروفات إدارية وعمومية	٢٤٠٨٠		٢١٨١٩	
الاهلاكات	١٩٨٣		١٧٩٣	
المخصصات	١١٢٤١		٢١٥٤	
		٣٧٣٠٤		٢٥٧٦٦
صافى الدخل قبل الزكاة والضرائب		٣٠٢١٧		٢٧٤١١
الزكاة	٣٨٢٤		٥١٢٠	
الضرائب	٤٤٢٠	٨٢٤٤	٤١٢٠	٩٢٤٠
صافى الدخل قبل حقوق الأقلية		٢١٩٧٣		١٨١٧١
حقوق الأقلية		٤٦٠٧		٤٢٧٨
صافى الدخل		١٧٣٦٦		١٣٨٩٣

المعيار المحاسبي رقم (١)
الشكل العام للعرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من العمليات = صافي الدخل ± تسوية مع البنود غير النقدية (مثل: المخصصات والإهلاكات)

التدفقات النقدية من الاستثمار = النقص في الموجودات (-) الزيادة في الموجودات

التدفقات النقدية من التمويل = الزيادة في المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة (-) النقص في الموجودات الأخرى + النقدية أول المدة = النقدية آخر المدة

قائمة التدفقات النقدية

بيان	السنة المالية		سنة المقارنة	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:				
صافى الدخل		١٧٣٦٦		
تسوية البنود غير النقدية				
الاستهلاك	١٩٨٣			
أرباح ناتجة عن بيع موجودات ثابتة	(٥٣)			
التغيرات فى الموجودات والمطلوبات التشغيلية				
صافى ذمم البيوع الأجلة	٨٦٥١٣			
شراء موجودات ثابتة	(١٦٣٣٠)			
الموجودات الأخرى	١٢٤٩٠			
المطلوبات الأخرى	٢٩٠٩	٨٥٥٨٢		
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		١٠٤٨٧٨		
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:				
مضاربات	(١٩٤٤٢)			
موجودات للتأجير	(٣٠٤٧٣)			
مساهمات	(٢٠٤٥٦)			
أوراق مالية	(٨٢٦٨٢)			
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(١٥٣٠٥٣)		

قائمة التدفقات النقدية

البيان	السنة المالية		سنة المقارنة	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية				
حسابات الاستثمار المطلقة	٤٤٣٠٩			
حسابات جارية	٥٤٧٦١			
مطلوبات للبنك	(١٠٩٦٢)			
مطلوبات لشركات ذات صلة	(٤١٣٥١)			
حقوق الملكية (الأقلية)	(٣٩١)			
توزيعات أرباح مدفوعة	(١٨٤٣٨)			
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		٢٧٩٢٨		
الزيادة (النقص) في النقد خلال السنة		(٢٠٢٤٧)		
+النقد أول السنة		٥٣٨٥١		
=النقد آخر السنة		٣٣٦٠		

المعيار المحاسبي رقم (١) الشكل العام للعرض والإفصاح في قائمة قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

رصيد رأس المال آخر السنة =

رأس المال في بداية السنة + إصدارات أسهم جديدة (-) تخفيضات رأس المال

رصيد الاحتياطيات آخر السنة =

رصيد الاحتياطيات أول السنة + المحول إليه من الأرباح

الأرباح المبقاة:

الرصيد أول السنة = صافى دخل العام (-) الأرباح الموزعة (-) المحول للاحتياطيات

المعيار المحاسبي رقم (١) الشكل العام للعرض والإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

قيمة الوثيقة = رصيد الاستثمارات حسب أنواعها أول السنة ÷ عدد الوثائق

الاستثمارات في نهاية السنة =

+ الإضافات بإصدار وثائق جديدة
(-) السحوبات لوثائق مستردة
+ الأرباح عن السنة
(-) المصروفات غير المباشرة
(-) نصيب المصرف مقابل الإدارة

قيمة الوثيقة = الاستثمارات في نهاية السنة ÷ عدد الوثائق آخر السنة

قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

البيان	محفظة الأسهم	المرابحات	المجموع
في بداية السنة:			
الاستثمارات في بداية السنة	٣١٢٨٨٠٠٠	٢١٧٠٨٠٠٠	٥٢٩٩٦٠٠٠
÷			
عدد الوحدات أو الوثائق أو الصكوك	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	-
قيمة الوحدة في بداية السنة	٣١٢.٨٨	١٩٧.٣٥	-
العمليات خلال السنة:			
إصدارات جديدة (إيداعات)	١٦٨٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠
(-) استردادات (سحب)	(١٠٢٨٠٠٠٠)	(٨٧٢٠٠٠٠)	١٩٠٠٠٠٠٠
+ أرباح الاستثمارات	٩٠٠٦٠٠٠	٦٠٠٤٠٠٠	١٥٠١٠٠٠٠
(-) نصيب المصرف مقابل الإدارة	(٤٤٣٧٦٠٠)	(٢٩٥٨٤٠٠)	(٧٣٩٦٠٠٠)
الاستثمارات في نهاية السنة	٤٢٣٧٦٠٠٠	٢٧٢٣٤٠٠٠	٦٩٦١٠٠٠٠
÷ عدد الوحدات	١٣٠٠٠٠	١٢٧٥٠٠	-
قيمة الوحدة في نهاية السنة	٣٢٥.٩٧	٢١٣.٦٠	

المعياران المحاسبيان رقم (٥ و ٦)
الإفصاح عن أسس توزيع أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وحقوقهم

حسابات الاستثمار المطلقة: هي التي يفوض أصحابها المصرف في استثمارها على الوجه الذي يراه بما فيه خلطها بماله، تكيف شرعا على أنها مضاربة، المصرف فيها هو المضارب وهم أرباب الأموال. تتم المحاسبة عليها عند تلقيها وتشغيلها ضمن الوحدة المحاسبية للمصرف على أن تظهر في قائمة المركز المالي في مجموعة مستقلة عن المطلوبات وحقوق الملكية

(الفقرة ١٦ من المعيار رقم ٦)

حسابات الاستثمار المقيدة: هي التي يتلقاها المصرف لاستثمارها في مشروع معين أو عملية محددة، تكيف شرعا حسب الاتفاق إما مضاربة يستحق المصرف فيها حصة من الربح، أو على أساس عقد الوكالة يستحق المصرف فيها أجرا محددا مع حصة من الربح (ربح تحفيزي) إذا زاد الربح المحقق عن حد معين وتتم المحاسبة عليها من خلال وحدة محاسبية مستقلة وعرضها في قائمة خاصة بها هي قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

(الفقرة ١٧ من المعيار رقم ٦)

المعياران المحاسبيان رقم (٥ و ٦)
الإفصاح عن أسس توزيع أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وحقوقهم

١ – الإثبات: يتم إثباتها عند تسلم المصرف لها بالقيد:

×× من ح / النقدية

×× إلى ح / الاستثمارات المطلقة (اسم العميل)

إذا اشترط المصرف أن لا يبدأ دخول المبلغ في وعاء الاستثمار إلا في موعد مستقبلي محدد فيتم تسجيله في الحسابات الجارية حتى ذلك الموعد فيحوله إلى حسابات الاستثمار، وهذا جائز شرعا في مسألة تعليق عقد المضاربة (الفقرة ٣ من المعيار رقم ٦)

تقاس عند التعاقد بفتح الحساب أو استلام دفعات تالية وإضافتها للحساب، بالمبلغ الذي يتسلمه المصرف وهذا يستند شرعا إلى أنه من شروط المضاربة تسليم مال المضاربة للمضارب عند التعاقد (الفقرة ٤ من المعيار رقم ٦)

تقاس في نهاية كل فترة مالية بالقيمة الدفترية، أي المبلغ الأصلي مضافا إليه أية مبالغ يودعها العميل أو تحول لحسابه مطروحا منها أية مبالغ يسحبها أو تحول من الحساب وهذا جائز شرعا لأن المضاربة عقد جائز وليس لازما (الفقرة ٥ من المعيار رقم ٦)

المعياران المحاسبيان رقم (٥ و ٦)
الإفصاح عن أسس توزيع أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وحقوقهم

قواعد الإثبات:

١ - تعامل موجودات وحقوق هذه الحسابات منفصلة عن موجودات ومطلوبات المصرف وذلك من خلال وحدة محاسبية مستقلة لها وعرض بياناتها في قائمة خاصة بها.

٢ - يمكن أن يتقبل المصرف مبالغها مباشرة أو من خلال إصدار وثائق موحدة القيمة ويقوم العملاء بشرائها

٣ - يتم إثباتها عند تسلم المصرف لها أو شراء العميل وثائقها.

٤ - إذا كان هناك أكثر من نوع منها بحسب نوع الموجودات المستثمرة فيها يثبت المبلغ الخاص بكل نوع على حدة ويكون القيد:

×× من ح / النقدية ×× إلى ح / الاستثمارات المقيدة (نوعها)

(الفقرة ٩ و١٠ و١١ من المعيار رقم ٦)

القياس:

١- تقاس عند التعاقد بفتح الحساب بالمبلغ الذي يتسلمه المصرف من العميل أو بقيمة شراء العميل لوثائقها.

٢- تقاس في نهاية كل فترة مالية بالقيمة الدفترية وهي المبلغ الأصلي مضافا إليه أية مبالغ تودع في الحساب ويطرح منه المسحوبات أو قيمة الوثائق المستردة

(الفقرة ١٢ و ١٣ من المعيار رقم ٦)

المعياران المحاسبيان رقم (٥ و ٦)
الإفصاح عن أسس توزيع أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وحقوقهم

أسس والإفصاح عن توزيع الأرباح بين المصرف وبين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

توزع الأرباح بين المصرف وبين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بتخصيص حصة لكل طرف منهم حسب نسبة أموالهم المخلوطة معا في وعاء الاستثمار المشترك الذي ساهم في تحقيق هذا الربح ثم يستحق المصرف حصة أخرى من نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بصفته مضاربا مقابل عمله في إدارة المال واستثماره (الفقرة ٦ من المعيار رقم ٦)

يجب تحديد نسب توزيع الأرباح بين المصرف بصفته مضاربا وبين أصحاب حسابات الاستثمار بصفتهم أرباب أموال عند التعاقد في طلب فتح الحساب في صورة نسبة شائعة من الربح لكل منهم مثل ٢٥٪ للمصرف و٧٥٪ لهم، وليست مبلغا محددا أو في صورة نسبة من مال كل منهم، وهذا شرط صحة في المضاربة التي تكيف العلاقة بينهم على أساسها، ويجوز شرعا تعديل هذه النسبة قبل توزيع الأرباح برضا الطرفين وبناء على ذلك نص المعيار على ضرورة الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية على كل من الأسس العامة لتوزيع الأرباح بما فيها نسب التوزيع أو تعديلها خاصة بالزيادة لصالحه (الفقرة ٢و٦ و٧ من المعيار رقم ٥).

مثال عن توزيع أخ على المساهمين والمستثمرين

الميزانية			
٦٠,٠٠٠	نقدية	٦٠,٠٠٠	حسابات جارية
٧٠,٠٠٠	بنوك	٢٠,٠٠٠	مطلوبات أخرى
٣٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٣٢٠,٠٠٠	استثمارات مطلقة
٣٣٥,٠٠٠	استثمارات مشتركة	١٠٠,٠٠٠	حقوق الملكية
٢٥,٠٠٠	استثمارات ذاتية	٥٩,٠٠٠	أرباح
٣٩,٠٠٠	موجودات أخرى		
٥٥٩,٠٠٠		٥٥٩,٠٠٠	

مثال عن توزيع أخ على المساهمين والمستثمرين

الميزانية					
الشهر	البيان	سنتين فأكثر	أقل من سنتين	ادخاري	جارية
١	٠١-كانون الثاني	٥٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	٣١-كانون الثاني	٧٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠
٢	٠١-شباط	٧٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠
	٢٨-شباط	٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
٣	٠١-آذار	٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
	٣١-آذار	٦٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
	معدل الاستثمار	٪٩٠	٪٨٠	٪٦٠	٪٧٠
	حصة المصرف بصفته مضارباً	٪١٥	٪٢٥	٪٣٠	

بيان	أصحاب الحسابات			المصرف	
	حساب استثمار مدة سنتين فأكثر	حساب استثمار أقل من سنتين	حساب استثمار ادخار	حقوق ملكية	حسابات جارية
الشهر الأول	٦٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١٩,٠٠٠
الشهر الثاني	٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠
الشهر الثالث	٧٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
مجموع الأشهر	٢٠٥,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠
الترجيح بمعدل الاستثمار	٪٩٠	٪٨٠	٪٦٠	٪١٠٠	٪٧٠
ناتج الترجيح	١٨٤,٥٠٠	٤٤٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	٤٤,٨٠٠
نصيب الجنيه المرجح من الربح	٠.٠٦٨٠٢٧٢١١	٠.٠٦٨٠٢٧٢١١	٠.٠٦٨٠٢٧٢١	٠.٠٦٨٠٢٧٢١١	٠.٠٦٨٠٢٧٢١١
الحصة في الربح	١٢,٥٥١.٠٢	٢٩,٩٣١.٩٧	٤,٢٨٥.٧١	٩,١٨٣.٦٧	٣,٠٤٧.٦٢
نسبة ربح المصرف مقابل عمله	٪١٥	٪٢٥	٪٣٠	٣,٠٤٧.٦٢	٪١٠٠
حصة المصرف بصفته مضارباً	١,٨٨٢.٦٥	٧,٤٨٢.٩٩	١,٢٨٥.٧١	١٠,٦٥١.٣٦	
صافي الحصة من الربح	١٠,٦٦٨.٣٧	٢٢,٤٤٨.٩٨	٣,٠٠٠.٠٠	٢٢,٨٨٢.٦٥	

حساب استثمار مدة سنتين فأكثر
١٠,٦٦٨.٣٧

الشهر		أ	ب	ج	د
١	٠١-كانون الثاني	٢٧,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	–	–
	٣١-كانون الثاني	٣٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	–
٢	٠١-شباط	٣٣,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	–
	٢٨-شباط	٣١,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
٣	٠١-آذار	٣١,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
	٣١-آذار	٢٣,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٩,٠٠٠

اسم العميل	١	٢	٣	المجموع	نصيب ليرة/ربح	نصيب العميل
أ	٢٧,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٨١,٠٠٠	٠.٠٦١٣١٢٤٥٦	٤,٩٦٦.٣٠٩
ب	٢٣,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٠.٠٦١٣١٢٤٥٦	٤,٠٤٦.٦٢٢
ج	–	٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٠.٠٦١٣١٢٤٥٦	١,٢٢٦.٢٤٩
د	–	–	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٠.٠٦١٣١٢٤٥٦	٤٢٩.١٨٧
المجموع	٥٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠		١٠,٦٦٨.٣٦٧

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

التغير في قيمة السلعة قبل بيعها

إن ثمن البيع مرابحة يبنى على ثمن شراء البائع لها زائدا الربح الذي يتفق عليه فإذا حدث تغير في قيمتها بين وقت الشراء ووقت البيع مرابحة يأخذ الأحكام التالية بحسب سبب التغير.

التغير في القيمة بسبب التغير في عين السلعة بالزيادة أو بالنقص: تعدل قيمتها التي يبنى عليها ثمن البيع مرابحة فمثلا لو اتفقا على بيع ٢٠٠ طنا قمحا مرابحة بثمن شراء البائع لها وهو ١٢٠٠ جنيها مصريا للطن زائدا ربحا ٢٠٪ وعندما حضرت البضاعة وجدت ٢٢ طنا وأراد المشترى أخذها فإن الثمن يحسب على أساس ٢٢ ويكون:ثمن الشراء + الربح أي: ٣١٦٨٠٠ جنيها

التغير بسبب تغير أسعار السلعة في الأسواق: لا يؤخذ هذا التغير في الحسبان فمثلا لو اشترى المصرف السلعة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيها منذ شهر وعند بيعها مرابحة بربح ١٥٪ زاد سعر شرائها في السوق وأصبح ٢١٠٠٠٠ فإن ثمن البيع مرابحة يبنى على ما دفعه وهو ٢٠٠٠٠٠ (أي التكلفة التاريخية) وليس على السعر السوقي وبالتالي يكون ثمن البيع مرابحة هو: التكلفة+ ١٥٪ الربح ٢٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ = ٢٣٠٠٠٠ وبالمثل لو انخفض سعر السوق

التغير في القيمة بسبب تغير سعر الصرف: ويؤخذ في الاعتبار لو كان المصرف اشترى السلعة بعملة أجنبية، دولار مثلا وكان سعر الصرف حينها ٤,٥ جنيه للدولار وعند بيعها مرابحة بالعملة المحلية تغير سعر الصرف ليصبح ٥ جنيه للدولار فإنه يحسب ثمن البيع على أساس سعر الصرف يوم البيع أي ٥ جنيهات للدولار

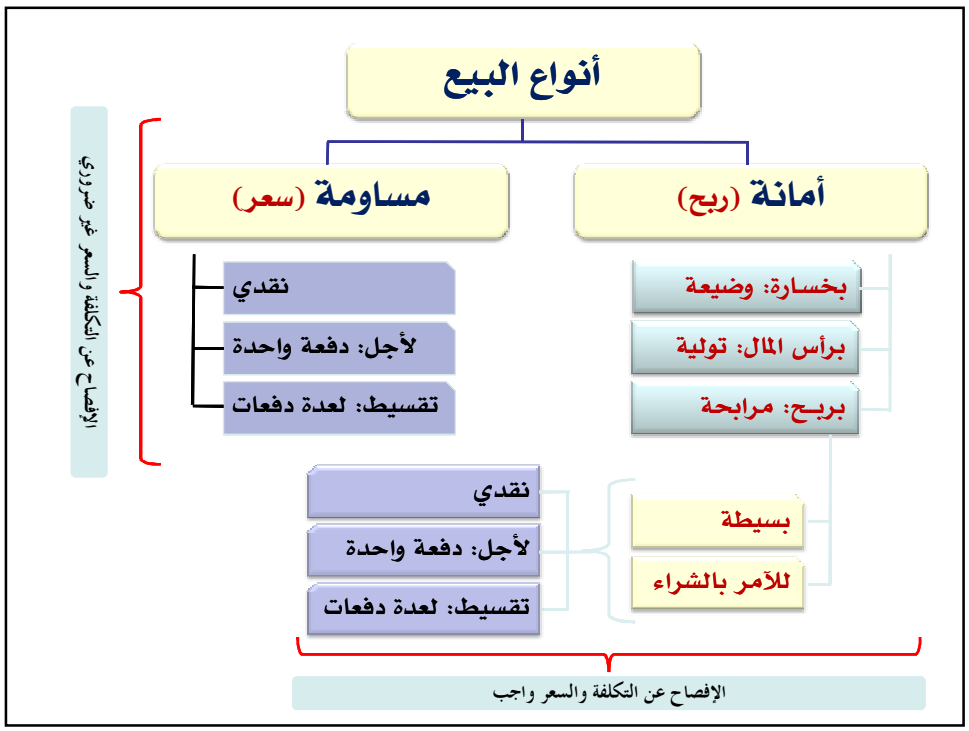

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

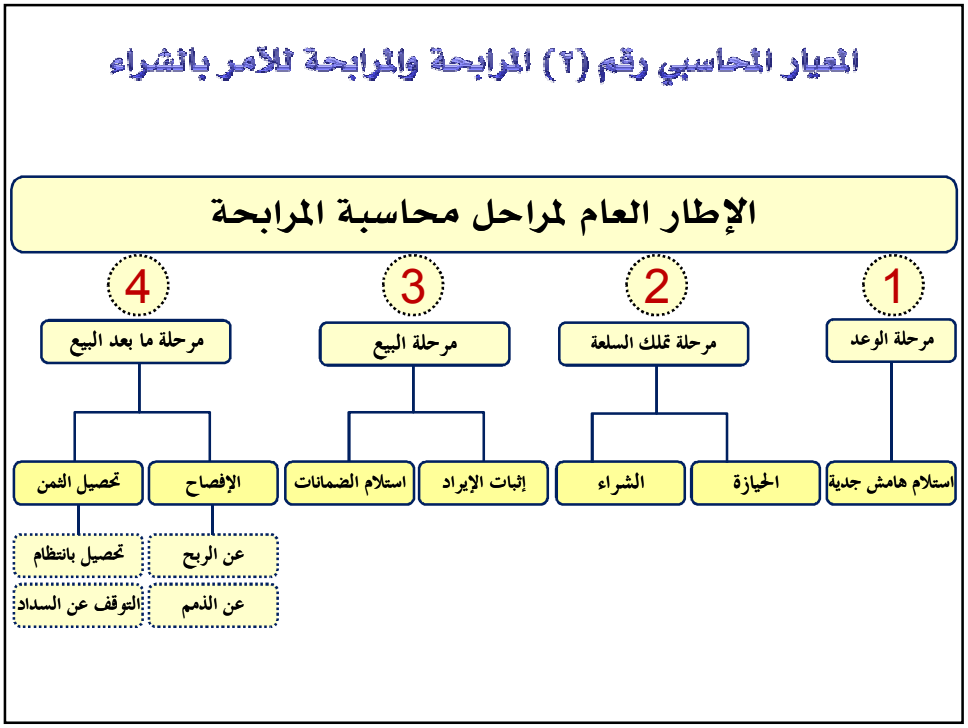

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

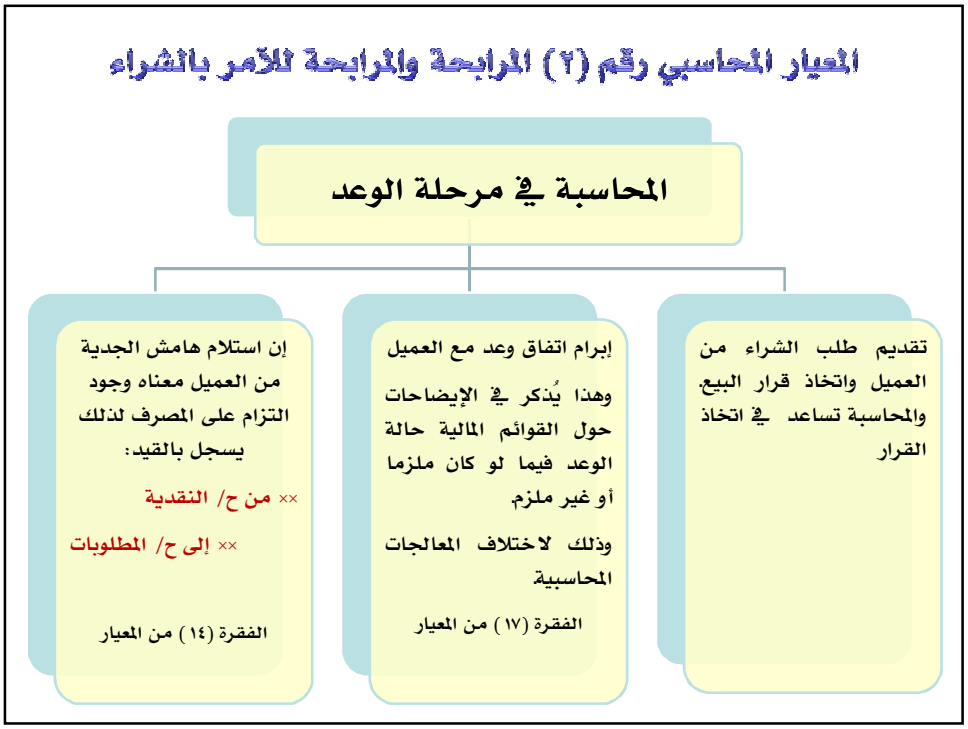

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

المحاسبة في مرحلة تملك السلعة

يسجل شراء السلعة بالتكلفة المباشرة أي بثمن الشراء + مصروفات الشراء كالنقل والعمولة والتخزين

×× من ح/ البضاعة
×× إلى ح/ النقدية

×× من ح/ البضاعة
×× إلى ح/النقدية

(الفقرة ٢ من المعيار)

حيازة السلعة بين الشراء وبيعها للعميل
تظهر السلعة بالتكلفة، وفي حال حدوث نقص في قيمتها ينظر بالحالة كالتالي:

بسبب تغير الأسعار

(الفقرة ٣ و٤ من المعيار)

وعد ملزم
لا يؤخذ النقص في الاعتبار وتظل ظاهرة بالتكلفة

وعد غير ملزم
سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل ويشكل مخصص هبوط قيمة بضاعة

بسبب تلف تخفض قيمة السلعة بمقدار التلف بوصفه خسارة يتحملها المصرف وتسجل:

×× من ح/الخسائر
×× إلى ح/ البضاعة

وترحل إلى قائمة الدخل

(الفقرة ٤ من المعيار)

بسبب حصول المصرف على حسم من المورد وأقر المعيار الأخذ بإحدى السياستين:
الأولى: تخفيض تكلفة السلعة بالحسم فيستفيد العميل منه
×× من ح/حسم مكتسب
×× إلى ح/ذمم بيوع مؤجلة (ذمم مرابحات/اسم العميل)
ويراعى أثر ذلك على أرباح الفترة الحالية والمستقبلية
الثانية: اعتبار التخفيض حسما مكسبا للمصرف في حالات تقرها الهيئة الشرعية

(الفقرة ٥و٦ من المعيار)

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

المحاسبة في مرحلة بيع السلعة

حالة نكول العميل عن تنفيذ الوعد بالشراء بعد إحضار المصرف للسلعة:
- إذا كان الوعد غير ملزم لا شيء على الزبون ويرد له هامش الجدية
- إذا كان الوعد ملزما يأخذ المصرف من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي بحيث لا يخسر شيئا.

×× من ح/المطلوبات
×× إلى ح/خسائر البضاعة

(الفقرة ١٥ و١٦ من المعيار)

إثبات عملية البيع:
×× من ح/ذمم البيوع المؤجلة (ذمم المرابحة باسم العميل)
×× إلى ح /إيرادات المرابحات
ثم:
××من ح / تـ البضاعة المباعة
×× إلى ح/ البضاعة

يقيد ربح العمليات كالتالي:
×× من ح /إيرادات المرابحات
×× إلى ح /تـ بضاعة مباعة
×× إلى ح/أربـــاح المرابحات

(الفقرة ١٨ من المعيار)

الإفصاح عن ذمم المرابحات أي الباقي من ثمن البيع في ذمة مشتري المرابحة:
❖ عند حدوثها: تظهر بالقيمة الاسمية بعد حدوثها، أي بعد فترة البيع حيث تظهر بالقيمة المتوقع تحقيقها. فإذا كان شك بتحصيل جزء منها فيشكل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ويطرح من الذمم وتظهر في قائمة المركز المالي بالصافي.

(الفقرة ٧من المعيار)

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء
المحاسبة على أرباح المرابحات
حالة البيع وتحصيل الثمن في نفس الفترة المالية
يعتبر كامل ربح العملية محققا ويظهر في قائمة الدخل لنفس الفترة
(الفقرة ٨ من المعيار)
حالة تحصيل الثمن على أقساط تمتد لفترات مالية تالية
توزع الأرباح على الفترات المالية إما بنسبة الأقساط المحصلة في كل فترة وإما بنسبة الأقساط المستحقة السداد في كل فترة (ويرجح المعيار السياسة الثانية)
(الفقرة ٨ من المعيار)
- جزء الأرباح الذي يخص كل فترة يعتبر ربحا محققاً يظهر بقائمة الدخل للفترة
- الجزء الآخر يسمى أرباحا مؤجلة يظهر في قائمة المركز المالي مطروحا من ذمم المرابحات
(الفقرة ٩ من المعيار)

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء
المحاسبة على عمليات التحصيل للثمن المؤجل أو المقسط
حالة تحصيل الأقساط في مواعيدها
×× من ح/النقدية
×× إلى ح/ذمم بيوع مؤجلة
(ذمم مرابحات باسم العميل)
حالة السداد المبكر قبل موعد الاستحقاق
يمنح العميل حسما يسجل بالقيد:
من مذكورين
×× ح/حسم ممنوح
×× ح/النقدية
×× إلى ح/ذمم بيوع مؤجلة
(ذمم مرابحات باسم العميل)
وتخفض الأرباح المؤجلة بالحسم
(الفقرة ١٠ و١١من المعيار)
حالة التوقف عن السداد
العميل المماطل
يعاقب بفرض مبلغ عليه تعويضا للضرر وتعالج محاسبيا بصفة مكاسب للمصرف، أو يخصص للإنفاق في وجوه الخير. (الفقرة ١٢ من المعيار)
العميل المعسر
لا يفرض عليه مبالغ إضافية بل ينتظر يساره (الفقرة ١٣ من المعيار)
وإلا يتصدق المصرف به عليه ويقيد:
×× من ح/التبرعات
×× إلى ح/ذمم بيوع مؤجلة

المعيار المحاسبي رقم (٢) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

خلاصة محاسبة بيع المرابحة

العملية	الحساب	المعالجة
استلام هامش الجدية	ح / تأمينات نقدية	يسجل دائنا مقابل النقدية ويظهر بقائمة المركز المالي ضمن المطلوبات، وعند الانتهاء يعكس قيد استلامه بالرد للعميل، أو المصادرة بالإقفال في حساب الخسائر التي تكبدها المصرف إن كان الوعد ملزما.
شراء السلعة	ح / البضاعة	تسجل مدينة بالتكلفة مقابل الحساب حسب طريقة التسديد، وإذا حلت نهاية الفترة وهي ما زالت لدى المصرف تظهر ضمن الموجودات بقائمة المركز المالي بالتكلفة إذا كان الوعد ملزما، وبسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل إذا كان الوعد غير ملزم مع تكوين مخصص بالفارق، وإذا تلف جزء منها يسجل كخسارة
بيع البضاعة	ح / ذمم المرابحات	تسجل مدينة مقابل ح/البضاعة، ح/الربح الإجمالي من المرابحات عند سداد الأقساط يجعل ح /ذمم المرابحات دائنا، والنقدية مدينا
الأرباح	ح / الأرباح المؤجلة ح / الأرباح المحققة	تحتسب الأرباح المؤجلة بما يخص الأقساط من الربح الإجمالي وتظهر في قائمة المركز المالي مطروحة من ذمم المرابحات

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

١- اشترى المصرف بضاعة لبيعها مرابحة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ليرة
وبلغت مصروفات الشراء ١٠٠٠٠٠ ليرة.

١١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	(١) من ح/ بضاعة مرابحة إلى ج/ النقدية ١٠٠٠٠٠٠ ثمن الشراء + ١٠٠٠٠٠ مصروفات	فقرة (٢) من المعيار

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٢- باع المصرف بضاعة مرابحة تكلفتها ٣٢٠.٠٠٠ ليرة بربح ٢٥٪ من التكلفة، وحصّل من قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ ليرة وبعد البيع حصل المصرف على خصم تعجيل دفع ١٪ من ثمن الشراء.

		(٢)	
٤٠٠٠٠٠		من ح/ ذمم المرابحات (اسم العميل)	فقرة (٨) من المعيار
	٣٢٠٠٠٠	إلى مذكورين	
	٨٠٠٠٠	ح/ بضاعة المرابحة	
		ح/ أرباح بيوع مؤجلة (مرابحات)	
٢٠٠٠٠٠		من ح/ الصندوق	
	٢٠٠٠٠٠	إلى ح/ ذمم المرابحات	
٣٢٠٠		من ح/ المورد	فقرة رقم (٦)
	٣٢٠٠	إلى ح/ الحسم المكتسب	
		أو	فقرة رقم (٥)
	٣٢٠٠	إلى ح/ ذمم المرابحات	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٣- أبرم المصرف عقد مواعدة مع عميل ليبيع له بضاعة مرابحة، واستلم هامش جدية ١٠.٠٠٠ ليرة وقام المصرف بشراء البضاعة بمبلغ ١٠٠٠.٠٠٠ ليرة، ثم نكل العميل عند إبرام عقد البيع فباع المصرف البضاعة بمبلغ ٩٧٠.٠٠٠ ليرة وكان الوعد غير ملزم.

		(٣)	
١٠٠٠٠		من ح/ النقدية	فقرة رقم (١٤)
	١٠٠٠٠	إلى ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)	
١٠٠٠٠٠٠		من ح/ بضاعة مرابحة	فقرة رقم (٢)
	١٠٠٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية	
		من مذكورين	فقرة رقم (١٥)
٩٧٠٠٠٠		ح/ النقدية	
٣٠٠٠٠		ح/ خسارة بيع البضاعة	
	١٠٠٠٠٠٠	إلى ح/ بضاعة مرابحة	
١٠٠٠٠		من ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)	فقرة رقم (١٥)
	١٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٤- أبرم المصرف عقد مواعدة مع عميل ليبيع له بضاعة مرابحة واستلم هامش جدية ٥٠.٠٠٠ ليرة وقام المصرف بشراء البضاعة بمبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠ ليرة، ثم نكل العميل عن إبرام عقد البيع، فباع المصرف البضاعة بمبلغ ١.٣٥٠.٠٠٠ ليرة وكان الوعد ملزما.

	(٤)		
٥٠٠٠٠	من ح/ النقدية	٥٠٠٠٠	فقرة رقم (١٤)
	إلى ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)		
١٥٠٠٠٠٠	من ح/ بضاعة مرابحة		فقرة رقم (٢)
	إلى ح/ النقدية	١٥٠٠٠٠٠	
	من مذكورين		
١٣٥٠٠٠٠	ح/ النقدية		
١٥٠٠٠٠	ح/ خسارة بيع البضاعة		فقرة رقم (١٦)
	إلى ح/ بضاعة مرابحة	١٥٠٠٠٠٠	
	من مذكورين		
٥٠٠٠٠	ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)		
١٠٠٠٠٠	ح/ ذمم (العميل)		فقرة رقم (١٦)
	إلى ح/ خسارة بيع البضاعة	١٥٠٠٠٠	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٥- أبرم المصرف عقد مواعدة مع عميل ليبيع بضاعة مرابحة واستلم هامش جدية ١٥.٠٠٠ ليرة وقام المصرف بشراء البضاعة بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ليرة، ثم نكل العميل عن إبرام عقد البيع، فباع المصرف البضاعة بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ ليرة، وكان الوعد ملزما.

	(٥)		
١٥٠٠٠	من ح/ النقدية	١٥٠٠٠	فقرة رقم (١٤)
	إلى ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)		
٧٥٠٠٠٠	من ح/ بضاعة مرابحة		فقرة رقم (٢)
	إلى ح/ النقدية	٧٥٠٠٠٠	
٩٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية		
	إلى مذكورين		
	ح/ بضاعة مرابحة	٧٥٠٠٠٠	فقرة رقم (٨)
	ح/ دخل البيوع المؤجلة (مرابحات)	١٥٠٠٠٠	
١٥٠٠٠	من ح/ تأمينات نقدية (هامش جدية)		فقرة رقم (١٤)
	إلى ح/ النقدية	١٥٠٠٠	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٦- اشترى المصرف بضاعة بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ليرة وتقدم عميل لشرائها مرابحة بثمن شراء زائد ٢٥٪ كربح، علما بأن الأسعار ارتفعت بنسبة ١٠٪ مابين شراء المصرف للبضاعة وإبرام عقد البيع مرابحة

٦٠٠٠٠٠		(٦)	فقرة رقم (٢)
	٦٠٠٠٠٠	من ح/ بضاعة مرابحة	
		إلى ح/ النقدية	
٧٥٠٠٠٠		من ح/ ذمم المرابحات	فقرة رقم (٣)
		إلى مذكورين	
	٦٠٠٠٠٠	ح/ بضاعة مرابحة	
	١٥٠٠٠٠	ح/ دخل البيوع المؤجلة (مرابحات)	

٧- اشترى المصرف بضاعة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ليرة، وتقدم عميل بطلب شرائها مرابحة، بقيمة الشراء زائد ٢٠٪ منه كربح، وكانت البضاعة أغنام، وفي الفترة بين شراء المصرف لها وإبرام عقد البيع مرابحة تولد عن الأغنام صوف بمبلغ ٦.٠٠٠ ليرة، وألبان بمبلغ ١٥.٠٠٠ ليرة، وولدت بعضها عدد ٧٠ خروفا قدرت قيمتها ٣٥.٠٠٠ ليرة أخذها العميل مع الأغنام الأمهات

٥٠٠٠٠٠		(٧)	فقرة رقم (٢)
	٥٠٠٠٠٠	من ح/ بضاعة المرابحة	
		إلى ح/ النقدية	
٢١٠٠٠		من ح/ النقدية	لم يرد بشأنها
	٢١٠٠٠	إلى ح/ مكاسب بضاعة	
		قيمة الصوف واللبن	
٣٥٠٠٠		من ح/ بضاعة مرابحة	شيء في المعيار
	٣٥٠٠٠	إلى ح/ مكاسب بضاعة	
		قيمة التوالد	
٦٤٢٠٠٠		من ح/ ذمم المرابحات	
		إلى مذكورين	
	٥٣٥٠٠٠	ح/ بضاعة مرابحة	
	١٠٧٠٠٠	ح/ دخل البيوع (مرابحات)	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٨- كان على أحد العملاء مرابحة مبلغ ٣٠.٠٠٠ ليرة سددها قبل الموعد المحدد وحصل على خصم تعجيل دفع ٥٪، وكانت الأرباح المؤجلة منها ٦.٠٠٠ ليرة

	(٨)		
٢٨٥٠٠	من مذكورين		فقرة رقم (١٠)
١٥٠٠	ح/ النقدية		
	ح/ الخصم المسموح به		
	إلى ح/ ذمم المرابحات	٣٠٠٠٠	
٦٠٠٠	من ح/ الأرباح المؤجلة		فقرة رقم (١٠/١١)
	إلى مذكورين		
	ح/ الحسم الممنوح	١٥٠٠	
	ح/ الأرباح المحققة	٤٥٠٠	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

٩- تأخر عميلان في سداد ما عليهما: الأول بمبلغ ٥.٠٠٠ ليرة، للمماطلة وتقرر تحميله عقوبة ٥٠٠ ليرة وسدد المبلغين معاً، والثاني: بمبلغ ١٥.٠٠٠ ليرة لإعساره.

	(٩)		
٥٠٠	من ح/ ذمم المرابحات		فقرة (١٢/١٣)
	إلى ح/ المكاسب (إيرادات متنوعة)	٥٠٠	
٥٥٠٠	من ح/ النقدية		
	إلى ح/ ذمم المرابحات	٥٥٠٠	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

البضاعة المشتراة بناء على طلب العملاء ومازالت في حوزة المصرف في ٣١/١٢ هي:

تكلفة البضاعة	سعر السوق	ملاحظات
١٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	الوعد ملزم
٢٠٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	تلف منها ما قيمته ٣٠٠٠ والوعد ملزم
٣٠٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠	الوعد غير ملزم
١٥٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠	الوعد ملزم
٥٠٠ ٠٠٠	٥٢٠ ٠٠٠	الوعد غير ملزم

بيان بقيمة البضاعة التي تظهر في قائمة المركز المالي في ٣١/١٢

التكلفة	سعر السوق	القيمة التى تظهر بها	ملاحظات
١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	فقرة رقم (٣)
٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٩٧٠٠٠	فقرة رقم (٣) خصم التلف
٣٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	فقرة (٤) يكون مخصص بالفرق
١٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	فقرة رقم (٣)
٥٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	فقرة رقم (٣)
١٢٥٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	١٢٢٧٠٠٠	

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

بيان الأرباح وذمم المرابحة وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية

أ) تحديد الأرباح

المبيعات	التكاليف	إجمالي الأرباح	الأرباح المحققة	الأرباح المؤجلة	ملاحظات
١٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠		فقرة (٨) ١/٤/٢
٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	❖٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	فقرة (٨) ب
		٢٥٠٠٠٠	❖❖١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	فقرة (٨) ب
٥٧٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	١٤٢٥٠٠٠	

❖ (١٥٠٠٠٠٠٠ ÷ ٤٥٠٠٠٠٠) × ٦٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠

❖❖ حسبت الأرباح المحققة بنسبة ما حصل من أقساط = ٥٠٠٠٠٠ × (٢٥ ÷ ١٠٠) = ١٢٥٠٠٠

ب) ما يتعلق بالأرباح وذمم المرابحات:

- ١٢٠٠٠٠٠ مبيعات مرابحة خلال العام وكانت تكلفتها ٩٠٠٠٠٠ وتم تحصيل القيمة نقداً.
- ٤٥٠٠٠٠٠ مبيعات مرابحة خلال العام وكانت تكلفتها ٣٠٠٠٠٠٠ حصّل منها ٦٠٠٠٠٠ ليرة.
- ٥٠٠٠٠٠ متحصلات عن مبيعات مرابحة في العام الماضي، علماً أن نسبة مجمل الربح فيها كانت ٢٥٪، وكانت الأرباح المؤجلة عنها ٢٥٠٠٠٠ ليرة، ورصيد ذمم المرابحات من السنة السابقة ١٠٠٠٠٠٠.
- ٥ ٠٠٠ ليرة ديون مشكوك في تحصيلها.

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

ب) الإفصاح عن عمليات المرابحة في القوائم المالية التي تعد في ٣١/١٢ كالآتي:
في الإيضاحات حول القوائم المالية (إيضاح رقم ٢٩) بالنسبة لتحديد الربح

البيان	إيرادات	مصروفات	الدخل
البيوع المؤجلة			
بيوع المرابحة	٥٧٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
+ الأرباح المؤجلة من السنوات السابقة			٢٥٠٠٠٠
إجمالي الأرباح			٢٠٥٠٠٠٠
(-) الأرباح المؤجلة للسنة القادمة			١٤٢٥٠٠٠
الدخل من بيع المرابحة (أ. محققة)			٦٢٥٠٠٠٠

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

بالنسبة لذمم المرابحات (الإيضاح رقم ٢٩)

إجمالي ذمم المرابحات		
من مبيعات السنة السابقة	١٠٠٠٠٠٠	
من مبيعات السنة الحالية	٤٥٠٠٠٠٠	
		٥٥٠٠٠٠٠
(-) المحصل منها		
من السنة السابقة	٥٠٠٠٠٠	
من السنة الحالية	٦٠٠٠٠٠	
		١١٠٠٠٠٠
رصيد الذمم في ٣١/١٢		٤٤٠٠٠٠٠
(-) أرباح مؤجلة		١٤٢٥٠٠٠
		٢٩٧٥٠٠٠
(-) مخصص ديون مشكوك فيها		٥٠٠٠
صافي ذمم المرابحات		٢٩٧٠٠٠٠
بالنسبة للبضاعة: رصيد	١٢٤٧٠٠٠ (التكلفة – التالف)	
(-) مخصص هبوط الأسعار	٢٠٠٠٠	
		١٢٢٧٠٠٠

مثال عن كيفية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

عرض البيانات عن المرابحة

قائمة المركز المالي

ذمم البيوع المؤجلة:

ذمم المرابحات	٢٩٧٠٠٠٠
البضاعة	١٢٢٧٠٠٠

قائمة الدخل

الدخل من البيوع المؤجلة

مرابحات	٦٢٥٠٠٠

فقه المحاسبة الإسلامية

إن الأدوات التي ابتكرها واستخدمها الفقهاء تتميز بالسعة والمرونة فهي أدوات تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة مما يدل على صلاحيتها وتأقلمها مع أي زمان ومكان.

إن شمولية الشريعة الإسلامية تحقق في المجتمع الإسلامي توازنا اجتماعيا واقتصاديا متناسقا فلا طغيان للفرد على المجتمع ولا للمجتمع على الفرد فلكل حقوقه وواجباته ضمن نظام تكافلي عادل لذلك فإن ذروة ما وصل إليه علم المحاسبة اليوم هو علم ذو أسس ضعيفة إنسانياً. ونستفيد من هذه الشمولية:

اعتماد المحاسبة الإسلامية على الاقتصاد الكلي بينما اعتمدت المحاسبة التقليدية على الاقتصاد الجزئي فاهتمت بتنمية مصلحة الوحدة الاقتصادية بحد ذاتها غير آبهة بالبناء الكامل فاستحال عليها تقديم الفوائد المرجوة منها. لذلك فإن الشريعة الإسلامية حققت العدالة الاجتماعية على مستوى المجتمع بتطبيق نظام الزكاة، وحققتها أيضا على مستوى الأسرة بتطبيق نظامي المواريث والنفقة.

فقه المحاسبة الإسلامية

أرسى الفقه الإسلامي سوقا ذات دعائم بعيدة عن الغش وأساليبه، وخالية من المنافسة غير المشروعة كالاحتكار أو عرقلة انتقال السلع والأفراد من السوق وإليه وذلك بهدف تحديد السعر بناء على العرض والطلب العادلين من خلال ظروف تنافسية تعكسها حالة البلدان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي حال ظهور أي خلل في تحديد السعر على غير تلك القواعد يتوجب على القائم على أمر السوق التدخل لمنع إجحاف أحد الفريقين بالآخر والسعي إلى التسعير لإعادة التعادل بين العرض والطلب

جاءت قياسات المحاسبة الاجتماعية والبيئية كقوائم ملحقة في المحاسبة التقليدية، بينما هي مندمجة أصلا في المحاسبة الإسلامية

إن البيانات المحاسبية أكثر موثوقية وملاءمة في إفصاحها وكافية في بيانها للفرد والجماعة معاً دون فوارق

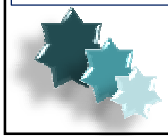

فقه المحاسبة الإسلامية

لا يعترف فقه المحاسبة الإسلامية بالتفرقة بين الأخلاق العامة والأخلاق المهنية التي تؤثر على سلوك المحاسب كما تطرقت إليها الأدبيات المحاسبية التقليدية فالأخلاق مصدرها الشريعة والإنسان هو الإنسان

خاصة بعد سلسلة الفضائح الأخيرة في السوق الأمريكية كفضيحة شركتي "أنرون" و "وورلدكوم" العملاقتين وغيرهما، حيث قرر مجلس الشيوخ الأمريكي تطبيق رقابة صارمة على شركات المحاسبة لدورها في تلك الفضائح وضرورة إصدار قانون يشدد عملية الإشراف على تدقيق الحسابات من أجل ضمان نزاهة حسابات الشركات واستعادة ثقة المستثمرين وتصحيح وتنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ويدل هذا على وجود خلل في بنية المجتمع الذي أفرز تلك الشركات والقائمين عليها حيث تزوير الحسابات وجرائم كشف أسرار العمل ونزاعات المصالح وقد صدر الحكم باعتبار "شركة أرثر أندرسون لتدقيق الحسابات" المسؤولة عن تلك الفضيحة علما أن هذه الشركات ومثيلاتها هي الموجه الأساسي لوضع المعايير المحاسبية في العالم، وتعبر هذه المعايير عن مصالح هذه الشركات

فقه المحاسبة الإسلامية

انفردت المحاسبة الإسلامية بمحاسبات خاصة بها كمحاسبة بيت المال ومحاسبة الزكاة ومحاسبة المواريث ومحاسبة الخراج. وبناء عليه تميز فقه المحاسبة الإسلامية باستخدام مصطلحات تخصه وتعبر عن حيويته ومرونته. فمثلاً من هذه المصطلحات والسياسات:

- استثنى من التكاليف كل ما عبَّر عن حرام كالفوائد أو ما كان فيه ظلم كتكاليف أجور التخزين والنقل لسلع مُحتَكَرة أو محرمة.
- إن استبدال كلمة الفقه بكلمة المفهوم أعم وأشمل لغويا واصطلاحيا، فنقول مثلا فقه رأس المال بدلا من مفهوم رأس المال وفقه البيوع وفقه المداينات وفقه الزكاة، وهكذا.
- إن استخدام مصطلح الديون المظنونة والهالكة بدلا من الديون المعدومة والديون المشكوك فيها أقرب للتعبير عن حقيقتها وأرق للسمع وأسهل للتداول.
- استخدام مصطلح الربح للتعبير عن الأرباح العادية، والفائدة للتعبير عن الأرباح الرأسمالية، والغلة للتعبير عن الأرباح العرضية.
- استخدام مصطلح القنية للتعبير عن الأصول الثابتة وعروض التجارة للتعبير عن الأصول المتداولة.

فقه المحاسبة الإسلامية

تميز فقه المحاسبة الإسلامية باستخدام مصطلحات تخصه وتعبر عن حيويته ومرونته. فمثلاً من هذه المصطلحات والسياسات:

- قسم الفقهاء الديون إلى دين نقد ودين عرض أي ناجم عن البيوع، وقسموا الأخير إلى دين مرجو حالّ ودين مرجو مؤجل، وقيّمت الديون المرجوة حالّا بعين أو بنقد، بينما قيّمت الديون المرجوة آجلا بما تمثله من عرض تجاري والذي هو أصل الدين ثم يقوّم ذلك العرض بنقد بسعر المثل.
- وفي مجال الاعتراف بالإيراد، فإن فقه المحاسبة الإسلامية اعتبر الإنتاج وليس البيع أساسا للاعتراف بالإيراد. يدل على ذلك الآية الكريمة ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾[الأنعام:١٤١]، ففي الزروع لا يوجد حَوَلان حَوْل وعليه فإن كل مُنتج يعتبر نماء في نفسه سواء أنتج صناعيا أو زراعيا أو استخراجيا.
- اعتمد الفقه الإسلامي سعر المثل وهو بمثابة سعر التقويم العادل، وبذلك فقد سبق القيمة العادلة بمئات السنين، وأعطى بذلك السياسات المحاسبية ثباتا واستمرارية يحقق لها العدالة والاستقرار بين الدورات المحاسبية.

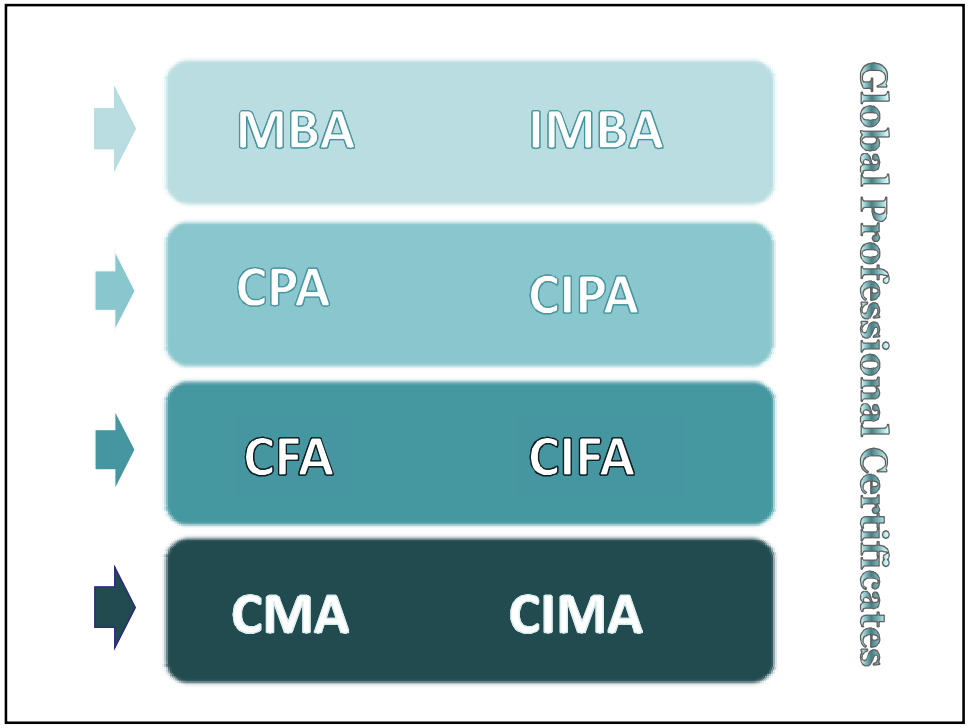

المحاسبة الإسلامية

بين التأصيل والتطبيق

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
Dr. Samer Kantakji
مدير مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
رئيس الجامعة الاسكندينافية www.e-su.no
www.kantakji.com